الصناعة والتنمية

العدد 66 - يناير - 2011م

هيئة الصناعة توقع عقداً مع جامعة الكويت لمنطقة النعايم الصناعية

"الهيئة" شاركت في منتدى المشروعات الصغيرة

شركة المجموعة المتحدة للأنظمة الصناعية المتكاملة

UNITED GROUP CO. Integrated Industrial Systems

الحلول المتكاملة لأنظمة المناولة والتخزين والمعدات اللوجستية

مصعد صيانة

رافعة شوكية محورية مدمجة

رافعة يدوية حمولة 2،5 طن

رافعة نقل كهربائية

رافعة كهربائية داخلية

رافعة شوكية محورية

رافعة شوكية كهربائية

أرفف مخازن بأرتفاعات عالية للإستخدام المثالي للمساحة

جهاز تفريغ العبوات من الهواء للحوم والأجبان والتمور

الحلول المتكاملة لأنظمة التعبئة، التغليف، الوزن، والطباعة

متخصصون في تصميم وتنفيذ معظم خطوط الإنتاج للمواد الغذائية وغير الغذائية.
خط لتنقية وتعبئة مياه الشرب.
خط لتعبئة العصائر بمختلف أنواع العبوات (بلاستيك - ورق).
خط ذبح وسلخ وتنظيف المواشي والدواجن وتغليفها.
إستشاريون في أجهزة التغليف والتعبئة لكافة أنواع المنتجات.

آلة تغليف حراري يدوية

طابعة صناعية سريعة

جهاز كبس الكراتين التالفة آليا

جهاز تعبئة أوتوماتيكي ذو طاقة إنتاج عالية

آلة تغليف حراري نصف أوتوماتيك

جهاز تغليف المعجنات والحلويات أوتوماتيكيا

جهاز إغلاق الكراتين بالتيب

جهاز تغليف الطبليات للشحن والتصدير

جهاز تربيط الكراتين أوتوماتيكيا

جهاز تغليف حراري فل أوتوماتيك عالي السرعة

جهاز تفريغ الهواء من الأكياس فاكيوم للحوم والأجبان والتمور

ت: 24729111 - هاتف المبيعات: 99511577-99701124

الري - شارع الري الرئيسي بين الغانم والشواف - خلف المحطة الدولية لغسيل السيارات

E-mail:info@ugc.kw.com WWW:ugc.kw.com

المحتويات

■ حصاد الهيئة : (٦-٢٣)

- د. المضف يفتتح معرض الفرص الوظيفية (٦)
- البترول الوطنية ناقشت سبل تطوير الشراكة والتعاون مع "الهيئة" (٨)
- الهيئة العامة للصناعة تشارك على هامش الاحتفال بإطلاق مشروعين في المجال البيئي تحت شعار "ايكويت وحماية البيئة في الكويت" (١٠)
- "الهيئة" توقع عقدا مع جامعة الكويت للتصميم الأولي لمنطقة النعايم الصناعية (١٢)
- دور السياسات الجمركية في ظل تنفيذ خطة التنمية (١٦)
- الهيئة تشارك في منتدى المشروعات الصغيرة (١٨)
- ٥٠ متدربا استفادوا من ٦ دورات تدريبية (٢٢)

■ لقاء العدد : (٢٤-٢٦)

- النقى في حديث لـ «الصناعة والتنمية»: خطة التنمية قادرة على تحقيق نهضة صناعية شاملة

■ تحقيق صناعي: (٢٨-٣٣)

- صناعيون: الطاقة الانتاجية لمصانع المواد الإنشائية المحلية لا تكفي احتياجات خطة التنمية

■ صناعات من بلدنا (٣٤-٣٧)

- ٢٠ عاما من المثابرة قادت مصنع الخصوصية لكيماويات البناء إلى مرتبة الأوائل

■ معارض صناعية : (٣٨)

- الهيئة العامة للصناعة تشارك في معرض كازابلانكا (٣٨)
- الهيئة العامة تستعد للمشاركة في معرض اوزباكستان (٣٩)

■ تجربة صاحب مشروع حرفي : (٤٠-٤٢)

- جوري المطيري: الحياة بلا صعاب لا قيمة لها

■ ملف التقييس : (٤٤-٤٧)

- الكويت استضافت الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات التشييد ومواد البناء
- الرياض تستضيف الاجتماع الـ٢٠ للمجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- المنامة استضافت الاجتماع الـ١١ للجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية (٤٨)
- لجنة العوائق الفنية انعقدت في جنيف (٥٠)
- الدوحة استضافت الاجتماع الـ١٣ للجنة الدولية للمواصفات والمواد والمعدات والمنشآت البحرية النفطية (٥٢)

■ تقارير صناعية : (٥٤-٥٦)

- اللجنة الوطنية لكودات البناء بدولة الكويت تعمل على تطوير القطاع

■ دراسات صناعية : (٥٩-٦٥)

- نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت

مجلة شهرية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة
دولة الكويت

رئيس التحرير
د. علي المضف

مدير التحرير
صقر فرحان العنزي

هيئة التحرير
د. سند العجمي
م. زينب عبدالله حسين
م. مريم عباس الفرس
م. فايزة أحمد المذكور
دلال الرفدي

سكرتير التحرير
علي عبد الله جاسم

تصدر عن
الهيئة العامة للصناعة
وتوزع مجاناً

دولة الكويت، ص.ب: ٤٦٩٠
الصفاة - الرمز البريدي: ١٣٠٤٧
تلفون البدالة: ٢٥٣٠٢٢٢٢
فاكس: ٢٥٣٠٢٧٧٧
العلاقات العامة: ٢٥٣٠٢٠٣٠
www.pai.gov.kw
e-mail: industry@pai.gov.kw

المراسلات توجه باسم السيد
رئيس تحرير مجلة الصناعة والتنمية
ص.ب: ٤٦٩٠ - الصفاة
الرمز البريدي: ١٣٠٤٧ الكويت
تلفون: ٢٥٣٠٢٨٨٨
فاكس: ٢٥٣٠٢٨٨٢

طبع في مطابع القبس التجارية

الآراء والمعلومات الواردة في المقالات والبحوث والدراسات المختلفة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها وليس بالضرورة عن رأي الهيئة ولا يسمح بالاقتباس منها وإعادة نشرها كلياً أو جزئياً إلا بعد الحصول على موافقة رئيس التحرير

إليكم

عـــدد جديد من مجلـــة كل الصناعيين «الصناعة والتنمية» بين يديك عزيزي القارئ، عدد ينطق بنبض الصناعي وأخباره وتطلعاته وهمومه ومشاكله وحلولها من وجهة نظر العاملين في الصناعة والمتمرسين في دروبها.

يضم العـــدد الجديد تحقيقا موســـعاً حول المواد الإنشـــائية والتحديات التي ســـتواجه مراحل تنفيذ الخطة الخمســـية بعـــد مـــا دار دولاب مشـــاريعها الإنشائية وكيف يمكن مواجهة هذه التحديات.

وفي العـــدد يتحدث رجل الصناعـــة محمد علي النقي مبينـــا التحديات التي تواجـــه الصناعيين في هذه الآونة.

وإلى جانب ذلك يضم العدد تجربة جديدة لمواطنة كويتية اختارت العمل الحر واقتحمت عالم الأعمال، وفـــي العدد نلقي الضوء على أحد مصانعنا الناجحة حيث نفرد صفحات لمصنـــع الخصوصية لكيماويات البنـــاء وكيف وصل إلى مرتبـــة متقدمة في الصناعة المحلية.

والعـــدد يؤرخ للعديـــد من المناســـبات والأحداث الصناعيـــة المهمة ســـواء علـــى الصعيـــد المحلي أو الدولي.

فأهلا بكم وبمقترحاتكم

أسرة التحرير

6

8

18

60

د. المضف يفتتح «معرض الفرص الوظيفية»

تحت رعاية وحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة د. علي المضف نظمت كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت معرض الفرص الوظيفية الرابع عشر في الخالدية، وذلك بحضور عميد الكلية أ. د. طاهر الصحاف والعمداء المساعدين والمسؤولين بالكلية، بمشاركة عدد من الشركات الخاصة.

وبهذه المناسبة قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة الدكتور علي المضف عقب افتتاح المعرض: يسعدني أن أكون في معرض الفرص الوظيفية في كلية الهندسة، والذي أراه مميزا هذا العام،

لما فيه من فرص وظيفية كثيرة من خلال الشركات المشاركة من القطاع الخاص لجذب العناصر خاصة من كلية الهندسة أو من باقي كليات الجامعة أوالمهتمين في جانب التوظيف، ونحن نؤيد مثل هذه المعارض المهمة التي تخلق الفرص الوظيفية وخاصة من القطاع الخاص، والذي تحتاجه الدولة في المشاركة في خطة التنمية وأتمنى النجاح لهذا المعرض ونشد على أيدي القائمين على الكلية وعلى رأسهم عميد الكلية أ. د. طاهر الصحاف، والقائمين على تنظيم المعرض.

من جهته قال عميد كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت الاستاذ الدكتور طاهر الصحاف إن هذا المعرض يشكل فرصة لجهات العمل المختلفة للالتقاء بطلبتنا الذين على وشك التخرج، وشرح طبيعة فرص العمل المتوافرة لديهم، وهذا جزء من عمل الكلية الذي يتيح لطالب «الهندسة» الذي على وشك التخرج فرص العمل المختلفة في الدولة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وهناك مشاركة كبيرة من القطاع الخاص في هذا المعرض ونأمل أن تزداد عملية توظيف الكويتيين في هذه القطاعات لحاجة سوق العمل للمهندسين في مختلف المجالات.

"البترول الوطنية" ناقشت سبل تطوير الشراكة والتعاون مع "الهيئة"

قام وفد من الإدارة العليا بشركة البترول الوطنية الكويتية بزيارة شكر وتقدير للهيئة العامة للصناعة، حيث ضم الوفد كلا من السادة أسعد السعد نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب لمصفاة ميناء الأحمدي، حاتم العوضي نائب العضو المنتدب للمشاريع، بداح الهاجري مدير دائرة الخدمات العامة، وعبدالله فهاد العجمي مدير مشروع الوقود البيئي.

وخلال زيارتهم للهيئة العامة للصناعة التقى أعضاء الوفد بالدكتور علي فهد المضف مدير عام الهيئة وعدد من المسؤولين حيث بحث الجانبان سبل تطوير الشراكة والتعاون بين الهيئة والبترول الوطنية لا سيما فيما يتعلق بتيسير إنجاز إجراءات استيراد الأجهزة والمعدات لمشروعي الوقود النظيف والمصفاة الجديدة. وفي نهاية اللقاء قدم السعد هدية رمزية لمدير الهيئة، معرباً عن شكر الإدارة العليا وموظفي الشركة لكل العاملين في الهيئة العامة للصناعة على التعاون الكبير والمساندة المخلصة التي قدموها للبترول الوطنية طوال الفترة الماضية وهو ما ساعدها على تحقيق العديد من النجاحات والإنجازات. وتعليقاً على الزيارة أوضح السيد أسعد السعد أنها تأتي في إطار حرص الإدارة العليا للشركة على تعزيز علاقاتها وشراكاتها مع مختلف وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة من أجل تطوير برامج التعاون معها بما يخدم الجميع ويصب في النهاية في مصلحة الوطن.

مهمتنا . إضفاء المزيد من القيمة إلى الموارد البترولية للكويت

	رؤيتنا – نسعى من أجل ...	قيمنا – نلتزم بـ.....
التفوق في الأداء	أن نقوم **بدور استراتيجي** في القطاع النفطي والاقتصاد الكويتي أن نكون **أفضل** شركة تعمل في مجال التكرير في الخليج أن نكون ضمن **الربع الأول** في التصنيف العالمي لشركات التكرير	**التعاون** الوثيق في إطار الصناعة النفطية **تعظيم قيمة** أصولنا ومواردنا **تنمية** أرباحنا
بناء أفضل الموارد البشرية	أن يكون موظفينا بأعلى **مستويات الكفاءة** إفساح المجال أمام كل فرد لتحقيق **طموحاته** دعم **المجتمع** لإزدهار الكويت	العمل بروح الفريق الواحد، الإبداع و الشفافية مكافأة العاملين وفقاً **لأدائهم** **تمكين** العاملين من **التعلم والارتقاء** **احترام** الفرد إعداد **قادة المستقبل**
الالتزام بالممارسات الصحيحة دائما	أن نكون في موقع ريادي على صعيد أداء **السلامة والصحة والبيئة** أن نكون الاختيار الأمثل و الأكثر **مصداقية** لعملائنا أن تتميز عملياتنا **بالكفاءة العالية والتكامل**	النهوض **بمسؤوليتنا** تجاه صحتنا وسلامتنا وسلامة مقاولينا ومجتمعنا أخذ **زمام المبادرة** للحفاظ على البيئة تزويد عملائنا بمنتجات **عالية الجودة** التحلي بروح **الأمانة** والمسؤولية تجاه كل ما نعمل

«هيئة الصناعة» تشارك على هامش الاحتفال بإطلاق مشروعين في المجال البيئي تحت شعار «إيكويت وحماية بيئة الكويت»

شاركت الهيئة العامة للصناعة بالاحتفالية بمناسبة إطلاق مشروعين في المجال البيئي تحت شعار «ايكويت وحماية بيئة الكويت» وذلك بحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة د.علي المضف والعديد من قيادات القطاعين الحكومي والخاص.

وتمنى الرئيس التنفيذي لشركة إيكويت للبتروكيماويات حمد التركيت التوسع في مجال صناعة البتروكيماويات نظرا للنمو الهائل في إيرادات هذه الصناعة خلال السنوات القادمة، وفقاً لما تشير إليه الدراسات والتقارير الفنية عن وضع سوق البتروكيماويات عالمياً.

وأوضح التركيت أن ايكويت اطلقت مشروعين بيئيين كجزء من برنامجها للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، حيث تواصل الشركة جهودها الرامية لضمان تحقيق التنمية المستدامة في دولة الكويت، حيث تتناول مبادراتنا ذات العلاقة بالمسؤولية المجتمعية العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية كجزء من فلسفة الشركة المتمثلة في مشاركة النجاح في المجتمع ككل.

وأضاف التركيت خلال السنوات الماضية وإلى الآن تجسد شركة ايكويت التزامها ومسعاها الدائم لتحقيق تطورات إيجابية في المجتمع من خلال مواصلة اطلاق مجموعة من المبادرات المبتكرة بالكثير من المجالات.

وقال التركيت «تحتفل اليوم شركة ايكويت بإطلاق أول مشروع في دولة الكويت لاستخلاص ثاني أكسيد الكربون، وأول مشروع في الشرق الأوسط لترشيد وإعادة استخدام مياه المصانع، حيث يؤكد هذان المشروعان مدى التزام الشركة بلعب دور تنموي فاعل داخل وخارج دولة الكويت، وذلك بالشركة مع مختلف الجهات ذات العلاقة».

الأمانة العامّة للأوقاف

ضمن الفعاليات المصاحبة للملتقى الوقفي السابع عشر

قف وفكر في الوقف.. "رعايةً للفئات الخاصة"

تنظم الأمانة العامة للأوقاف حملة جمع أوقاف (لمصرف ذوي الاحتياجات الخاصة)

شارك معنا بالحملة من خلال ارسال رسالة قصيرة sms:-

* ارسل (م أو M) متبوعاً بمسافة ثم ادخل المبلغ 1, 5 , 10, 20 على ارقام الخدمة التالية:

زين 90080 وطنية 1601 فيفا 55115

كما يمكنك تقديم وقفك الآن من خلال قنوات الوقف الالكتروني المتعددة:-

خدمة الوقف عن طريق الانترنت Online waqf

خدمة الوقف عن طريق الأكشاك الالكترونية Kiosk

خدمة الوقف عن طريق نقاط البيع POS

لمزيد من المعلومات www.awqaf.org.kw

99740402 - 99259250 - 22532673 - 1804777

لإعداد دراسة الجدوى والتصميم الأولي ومستندات ووثائق المناقصة

هيئة الصناعة توقع عقداً مع جامعة الكويت لمنطقة النعايم الصناعية

وقعت الهيئة العامة للصناعة عقداً مع كلية الهندسة والبترول - جامعة الكويت بخصوص إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والبيئية، وإعداد وثائق المستندات لمناقصة منطقة النعايم الصناعية التي تحتوي على منطقة صناعية تقع على مساحة ٦ كيلومترات مربعة، ومنطقة للسكراب على مساحة ٢ كيلو متر مربع.

ووقع العقد عن الهيئة العامة للصناعة مديرها العام الدكتور علي المضف فيما وقعه عن جامعة الكويت أمينها العام الدكتور أنور اليتامى.

وقد أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة الدكتور علي المضف خلال المؤتمر الصحافي الذي أقيم على هامش توقيع العقد ان التعاون الحالي بين الهيئة العامة للصناعة وكلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت إنما يعد امتداداً لتعاون سابق مع الجامعة، ذلك أنه يأتي بعد توقيع عقد اعداد وثائق مناقصة الشدادية التي يتوقع الانتهاء منها خلال الأشهر المقبلة، وأضاف أن هيئة الصناعة لمست من الجامعة كل المهنية والتعاون والحماس في مساعدة الهيئة العامة للصناعة لتنفيذ مثل هذه المشاريع الحيوية التي تدخل ضمن خطة التنمية الحكومية، معرباً عن أمله في أن يمتد هذا التعاون لمشاريع أخرى قادمة.

وحول تفاصيل العقد مع جامعة الكويت أوضح المضف أن تكلفة العقد تبلغ ١,٩ مليون دينار ولمدة ٤٢٠ يوماً، لافتاً إلى أن العقد يتضمن إعداد دراسة جدوى شاملة لمنطقة النعايم الصناعية التي تقع على بعد ٣٥ كيلو مترا جنوب الكويت بعد منطقة

الجهراء، وعلى مساحة تبلغ ٨ كيلو مترات مربعة، منها ٦ كيلو مترات سيتم تخصيصها للصناعات الثقيلة، و ٢ كيلو متر لمنطقة السكراب الذي سينتقل من موقعه الحالي في منطقة أمغرة إلى منطقة النعايم.

وأضاف أن الدراسة ستتضمن التصميم الأولي والدراسة البيئية والدراسة المرورية وفحص التربة، ونوعية الصناعات التي ستتوطن في هذه الأماكن، بالإضافة إلى أعداد المخطط الهيكلي لهذه المنطقة واعتماده من الجهات الحكومية، كما أنها ستتضمن وثائق طرح المناقصة بعد انتهاء المشروع بالكامل كمنطقة صناعية أخرى تضاف إلى المناطق الحالية.

وحول آلية تمويل تنفيذ هذه المنطقة قال المضف انه بالإضافة إلى اعتماد الهيئة على آلية التمويل الذاتي لتنفيذ هذه المنطقة، فإنها ستتقدم بطلب من خلال وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة لمجلس الوزراء، وذلك لإضافة آليات أخرى لتمويل الهيئة لتنفيذ مشاريعها.

وأضاف ان سبب تحمل الهيئة لآلية التمويل هو تحقيق السرعة المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع في ظل الحاجة للقسائم الصناعية، مضيفاً إلى أن التوجه المستقبلي هو نحو اشراك القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشاريع وإدارة المناطق الصناعية، سواء من خلال إنشاء شركات مساهمة عامة لإدارة هذه المشاريع، أو من خلال بحث أوجه أخرى لإشراك القطاع الخاص الذي يعتبر أقدر فعلياً على إدارة مثل هذه المهام.

ومن جانب آخر صرح د. المضف بأن أولويات توزيع القسائم الصناعية

الهيئة والبنك الدولي

أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة الدكتور علي المضف ان نتائج الدراسات التي كلفت هيئة الصناعة البنك الدولي بتنفيذها خلصت إلى تقديم المخطط التنظيمي لمنطقة الشدادية الصناعية، حيث تمت بعد ذلك الاستعانة بجامعة الكويت لإعداد وثائق المناقصة، مضيفاً أن العقد الموقع بين الهيئة وجامعة الكويت فيما يخص منطقة الشدادية يعد امتداداً لعمل البنك الدولي.

وقال ان عمل البنك الدولي الذي استمر لمدة سنتين مع هيئة الصناعة لم يقتصر على منطقة الشدادية الصناعية وإنما تضمن تقديم مقترحات على اللائحة التنفيذية لقانون الصناعة بما يخدم خطة التنمية وتطوير أنشطة أخرى للهيئة العامة للصناعة.

في المناطق الصناعية الجديدة سيقرها مجلس الإدارة خلال اجتماعاته المقبلة، لكنه استدرك قائلاً ان أولويات هيئة الصناعة في المرحلة الحالية هي تنفيذ خطة التنمية، حيث تقوم هذه الأوليات على محورين رئيسيين هما تشجيع الاستثمار في المجال الصناعي ورفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إلى ١٢٪ وذلك من خلال ادخال استثمارات تصل إلى نصف مليار دينار سنوياً خلال السنوات الأربع القادمة.

أما ثاني أولويات هيئة الصناعة حالياً هي التوجه للمشاريع التي تعتمد على التكنولوجيا قدر الإمكان، بالإضافة إلى أولويات أخرى سيناقشها مجلس الإدارة ويضع لها الشروط الواضحة والشفافة.

بدوره قال أمين عام جامعة الكويت الدكتور أنور اليتامى ان توقيع العقد مع هيئة الصناعة ما هو إلا تأكيد على دور الجامعة الحيوي في خدمة المجتمع وخدمة التنمية وخدمة كل قطاعات الدولة الصناعية والتربوية والطبية والاقتصادية، لا سيما أن الجامعة تعتبر رائدة في المجتمع الكويتي، فضلاً عن أنها من أفضل ١٠ جامعات في الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن جامعة الكويت لها دور كبير في تقديم الاستشارات وفي خطة التنمية الحكومية، حيث لعبت دوراً مع الهيئة العامة للصناعة ومع الهيئة العامة للبيئة والعديد من الجهات الأخرى البحثية والصناعية والتجارية والطبية.

وأكد على أن جامعة الكويت أثبتت في أكثر من مناسبة أنها مكسب للكويت، وأن الاستشارات والخدمات التي تقدمها انما هي على مستوى عال من المهنية والأهداف.

من ناحيته قال نائب المدير العام لتنمية الصادرات صقر العنزي ان التكلفة المتوقعة لتجهيز البنية التحتية لمنطقة النعايم الصناعية تقدر بنحو ١٦٠ مليون دينار بشقيها الصناعي والسكراب، مشيراً إلى أن هذه التكلفة تشمل تنفيذ الخدمات الضرورية للمنطقة.

شكر وتقدير

تقدم مدير عام الهيئة العامة للصناعة الدكتور علي المضف للجنة البيوت الاستشارية التي عملت بديناميكية كبيرة بتوجيهات من نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد الصباح الذي لا يتوانى عن دعم الأجهزة الحكومية المختلفة للإسراع في تنفيذ المشاريع الحالية ضمن خطة التنمية الحكومية.

وكذلك تقدم بالشكر إلى اللجنة المشكلة من الهيئة بالإشراف على العقد.

مشروعا منطقتي الشدادية والنعايم الصناعية

مشروع منطقة الشدادية الصناعية

هدف المشروع

- تلبية الاحتياجات المتزايدة من القسائم الصناعية و الخدمية
- تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي
- المساهمة في خطة التنمية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي
- خلق فرص عمل جديدة
- تشجيع المنتج المحلي

موقع المشروع

تقع منطقة الشدادية الصناعية غرب البلاد جنوب الدائري السابع

المساحة :

- منطقة صناعية بمساحة (٥ كم٢)

الموقف النهائي للمشروع

- تم التعاقد مع جامعة الكويت لتقديم دراسة مشروع تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٨م، وقد تم اعداد التصميم الأولي ويتم حالياً تأهيل المقاولين لتنفيذ المشروع.

إجمالي تكلفة المشروع :

- إجمالي التكلفة للدراسة (٤٠٠،٠٠٠ د.ك.)

المساحات التي سوف يوفرها المشروع:

بعد تنفيذ المشروع من المتوقع أن توفر المنطقة ما يقارب ١٠٨٢ قسيمة صناعية تتراوح مساحاتها من ١٠٠٠م٢ إلى ١٠,٠٠٠ م٢

البرنامج الزمني المتوقع لانجاز وتنفيذ المشروع :

- المدة الزمنية للمشروع ١٢ شهراً لإعداد التصاميم الهندسية التفصيلية والحصول على الموافقات من الجهات ذات العلاقة.
- ٣٦ شهراً لأعمال تنفيذ أعمال البنية التحتية وحتى الاستلام الابتدائي للأعمال.

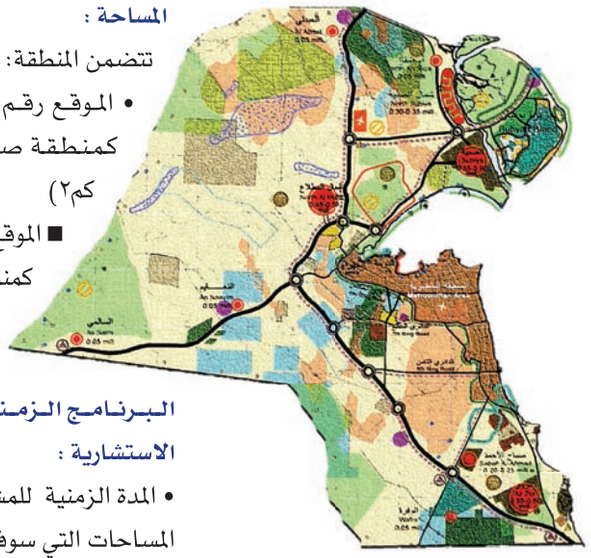

مشروع منطقة النعايم الصناعية

هدف المشروع:

- تلبية الاحتياجات المتزايدة من القسائم الصناعية و الخدمية.
- تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي.
- المساهمة في خطة التنمية.
- خلق فرص عمل جديدة.
- تشجيع المنتج المحلي.
- زيادة رقعة القطاع الصناعي.

موقع المشروع:

تقع منطقة النعايم الصناعية غرب البلاد شمال طريق السالمي

المساحة :

تتضمن المنطقة:

- الموقع رقم (١) وهو مخصص كمنطقة صناعية بمساحة (٦ كم٢)
- الموقع رقم (٤) والمخصص كمنطقة للسكراب بمساحة (٢ كم٢) .

البرنامج الزمني لانجاز الدراسة الاستشارية :

- المدة الزمنية للمشروع ١٤ شهرا.

المساحات التي سوف يوفرها المشروع:

المساحات الصناعية :

بعد تنفيذ المشروع من المتوقع أن توفر المنطقة ما يقارب من ٣,٦ كم٢ مساحات صناعية أي ما يقارب ١٢٠٠قسيمة صناعية.

مساحات قسائم السكراب :

كما يتوقع توفير مساحات إجمالية تقارب الـ ١,٤ كم٢ كمساحات لقسائم السكراب

إجمالي التكلفة التقديرية للمشروع :

- التكلفة التقديرية لتنفيذ المشروع ١٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ د.ك (مائة وستون مليون دينار كويتي).

في ندوة عقدها اتحاد الصناعات بالتعاون مع الجمارك

دور السياسات الجمركية في ظل تنفيذ خطة التنمية

عقد اتحاد الصناعات الكويتية بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك صباح يوم الخميس الموافق ٢ ديسمبر ٢٠١٠ ندوة بعنوان «دور السياسات الجمركية في ظل تنفيذ خطة التنمية» وذلك بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وقد استضافت الندوة السيد / إبراهيم عبد اللّه الغانم مدير عام الإدارة العامة للجمارك ونخبة من المتخصصين والمسؤولين في الإدارة، حيث تم إلقاء الضوء على دور الإدارة في تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه المصانع والمنتجات الكويتية عند الاستيراد والتصدير وتطوير العمل الجمركي، وكذلك بيان أهمية دور اتفاقية الاتحاد الجمركي الموحد في دول مجلس التعاون الخليجي في تسهيل حركة التجارة بين دول المجلس وآثاره على المنتجات الوطنية.

حيث أكد مدير عام الإدارة العامة للجمارك إبراهيم عبد اللّه الغانم على أن إدارته تعتبر خط الدفاع من خلال جهودها الرامية لمنع دخول أو خروج الممنوعات والمقيد من البضائع التي لا تجيزها قوانين الدولة أو تضع اشتراطات للسماح بها.

وأشار الغانم في كلمته إلى الخطط والسياسات التي تساهم في الحد من عمليات التهريب الجمركي عبر سن القوانين وتحديث السياسات والإجراءات الجمركية بما يتلاءم والتغيرات المحلية والعالمية.

وبين ضرورة التعاون مع الجهات المحلية والإقليمية والعالمية ذات العلاقة بالعمل الجمركي، وذلك بالعمل كجهة تنفيذية لقرارات صادرة من جهات محلية.

وتطرق الغانم إلى مسألة البضائع المقيدة والتي تحتاج إلى إفراجات من وزارات الدولة المختلفة كوزارة الداخلية بالنسبة للأسلحة والمتفجرات، وزارة الصحة كالأدوية والمواد الإشعاعية، والبلدية كفحص الأغذية، والإدارة العامة للإطفاء كنظم الأمن والسلامة.

أما بالنسبة للتعاون الإقليمي، أوضح الغانم أنه تم إنشاء مكتب للملكية الفكرية والذي يختص بالكشف عن الملكية وحماية أصحاب العلامات التجارية من البضائع المقلدة، مضيفاً انه تم إنشاء مكتب البحث والتحري ومكتب جمع وتحليل المعلومات (RILO) والذي يختص بالتنسيق مع الجهات الإقليمية والعالمية للحد من عمليات التهريب الجمركي المختلفة.

وشدد على أهمية التعاون المثمر مع مكتب الارتباط الأمريكي لتحديث الخطط وتطوير العمل وفقاً لنظم منظمة الجمارك العالمية (WCO).

وأضاف: «نقوم بجهود حثيثة لبلورة رغبة حضرة صاحب السمو لتحويل دولة الكويت كمركز اقتصادي وتجاري عبر اتباع السياسات وتسهيل الإجراءات

الجمركية حتى تكون دولة الكويت محوراً لاستقطاب رؤوس الأموال والمشاريع».

وفيما يخص دور الإدارة العامة للجمارك في السعي لتذيل كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه المصانع الكويتية، لفت الغانم إلى أنه تمت متابعة كل الصعوبات والمعوقات التي تواجههم من خلال ضباط الاتصال إضافة إلى حل الكثير من هذه المشاكل والصعوبات.

وبين أن الإدارة العامة للجمارك تقوم حاليا بتنفيذ سياسات الدولة الإنمائية من خلال خطة التنمية ومشاركتها بالعديد من المشاريع في هذه الخطة، كما تقوم من جانب آخر بتطوير كل أعمالها وتطبيق الميكنة الإلكترونية لجميع أعمالها الجمركية وغير الجمركية، إضافة إلى قيام الإدارة بعقد الكثير من البرامج التدريبية لتطوير الموظف الجمركي والاطلاع على كل المستجدات من هذا الجانب.

وبدوره قال رئيس مكتب التدقيق العام والاحصاء والحفظ ورئيس لجنة الاتحاد الجمركي حسام الصهيل إن من ضمن الأمور الايجابية التي نتجت عن تطبيق اتفاقية الاتحاد الجمركي الموحد مساهمتها في زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي وتقليل الصعوبات والقيود التي تواجه تنقل السلع الوطنية بين دول الاتحاد، إضافة إلى زيادة التخصص والاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة وتقليل تكلفة السلع الأجنبية باستيفاء رسم جمركي لمرة واحدة في دول الاتحاد الجمركي.

وبين الصهيل في عرضه حول (دور الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون الخليجي بتسهيل حركة التجارة)، أن أهم الفوائد التي تعود على دول مجلس التعاون من العمل بقانون جمركي موحد تتمثل في توحيد الإجراءات الجمركية في جميع إدارات الجمارك بدول المجلس ودعم التبادل التجاري فيما بين دول المجلس وبقية دول العالم، إضافة إلى العمل بنقطة الدخول الواحدة وتسهيل تنقل السلع داخل دول الاتحاد الجمركي.

أما عن متطلبات استكمال الوضع النهائي للاتحاد الجمركي، أشار الصهيل إلى متطلبات أساسية تتمثل في:

- اتفاق دول المجلس على آلية التحصيل المشترك وتوزيع الحصيلة الجمركية.
- إلغاء رسوم الحماية الجمركية التي تستوفيها بعض الدول الأعضاء على بعض السلع الأجنبية.
- إلغاء القوانين المحلية في بعض دول المجلس التي يتم بموجبها حماية الوكيل المحلي.

ولفت الصهيل إلى أن من أهم المعوقات التي تعترض مسيرة تطبيق الاتحاد الجمركي عدم التزام بعض دول الأعضاء بتنفيذ القرارات المتعلقة بالاتحاد الجمركي والإبقاء على المهام الجمركية للمراكز الحدودية البينية خلال الفترة الانتقالية، إضافة إلى عدم الاكتفاء بالمستندات المتفق عليها في إطار المجلس لإعفاء المنتجات الوطنية والمتمثلة بالفواتير المحلية الخاصة للمنتجات الوطنية والبيان الإحصائي، ناهيك عن طول إجراءات الفحص المخبري والتفتيش والتخليص الجمركي في بعض المنافذ الجمركية البينية بدول المجلس.

وبهذه المناسبة، أكد اتحاد الصناعات الكويتية على أهمية أن تحث الحكومة الجهات والأجهزة الحكومية المختصة بالشأن الصناعي للإسراع في تسمية ممثليها في مركز الخدمة المتكاملة لدى الهيئة العامة للصناعة، علماً بأن الجهة الوحيدة الممثلة حالياً في المركز هي الإدارة العامة للجمارك.

وبين الاتحاد أنه يقع على عاتق الإدارة العامة للجمارك كجهة حكومية معنية في تنفيذ خطة التنمية مسؤولية مواكبة الاحتياجات المتنامية للقطاع الخاص في توريد احتياجات ومتطلبات تنفيذ المشاريع وكذلك مجاراة الزيادة المتوقعة في حجم صادرات المنتجات المحلية.

ودعا اتحاد الصناعات إلى ضرورة تنفيذ ما ورد في خطة التنمية بخصوص تيسير الإجراءات الجمركية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، واستحداث دليل الإجراءات الجمركية وصولا إلى الجمارك الإلكترونية و«جمارك بلا أوراق».

"الهيئة" شاركت في منتدى المشروعات الصغيرة والمس

شاركت الهيئة العامة للصناعة في منتدى المشروعات الصغيرة والمساهمة الفعالة في خطة التنمية، والذي نظمته الشركة الكويتية للمشروعات الصغيرة بالتعاون مع شركة ليدز جروب للاستثمارات والتدريب والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٠/١١/٣٠م برعاية كريمة من نائب مجلس الوزراء الشيخ/ أحمد الفهد الصباح وقد أناب عنه الشيخ أحمد مشعل الصباح وكيل الوزراء المساعد بمكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية راعي الحفل وذلك بصالة الشيخة سلوى صباح الأحمد الصباح.

ـاهمة الفعالة في خطوة التنمية والعرض المقام على هامشه

وقد أقيم على هامش هذا المنتدى معرض لمجموعة من الفرص الاستثمارية المميزة للشباب، والذي ستساهم الشركة الكويتية للمشروعات الصغيرة في تمويلها، كما كان للهيئة العامة للصناعة جناح خاص بها في هذا المعرض تم فيه عرض البروشورات الخاصة بالصناعات الصغيرة تشمل الشروط والمزايا التي منح لهذه الصناعات، وكذلك البروشورات الخاصة بمجمع الفحيحيل للصناعات الحرفية وكيفية الاستثمار وشروط التوطين في الوحدات داخل المجمع وأنواع الأنشطة المسموح بها بالإضافة إلى الإصدارات الأخرى في هذا المجال.

ولعل من أهم الأسباب لإقامة هذا المنتدى هو المساعدة في تحسين بيئة العمل في المشروعات الصغيرة من خلال الدعوة إلى مضاعفة الجهد من قبل الجهات التي تسعى لتنمية وتنشيط دور المنشآت الصغيرة.

وقد استضاف المنتدى مختصين من القطاع العام والخاص في دولة الكويت بهدف وضع الحلول للارتقاء والنهوض بواقع المشروعات الصغيرة ولتكون هذه الجهود المخلصة حلقة متصلة تحرص فيها على الارتباط والتفاعل بين تلك الجهات بتقديم المقترحات والدعم اللازم لهذا النوع من الصناعات.

وحضر من الهيئة السيد/ صقر العنزي - نائب المدير العام لتنمية الصادرات والسيد/ عبدالله سعد الهاجري - مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي في جلسة الحوار، والسيد/ نجمة كرم - رئيس قسم تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية، كما شارك في جناح معرض الهيئة العامة للصناعة، م. محمد المطيري، م. أسماء القطان، والسيدة/ باسمة نصر الله بإدارة التنمية والدعم الصناعي بالهيئة، برعاية من الشيخ احمد الفهد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير التنمية الإدارية وبحضور الشيخ احمد المشعل الصباح الذي القى كلمة أشاد فيها بدور الصناعات الصغيرة في خطة التنمية ومن ثم كلمة السيد/ علي ثنيان الغانم - رئيس مجلس الإدارة - غرفة التجارة والصناعة - الكويت، وكلمة السيد/ حسان القناعي- مدير

عام الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، وكلمة السيدة / نبيلة العنجري - (رئيس اللجنة المنظمة) - مدير عام شركة ليدز جروب للاستفسارات والتدريب.

ثم قام ممثل راعي الحفل الشيخ/ أحمد المشعل الصباح بتكريم، السيد صقر العنزي - نائب المدير العام لتنمية الصادرات والهيئة للصناعة والسادة الرعاة والمنظمين لهذا المنتدى وافتتاح المعرض.

بعد الاستراحة بدأ الجلسات وقد ترأسها الدكتور/ عادل الوقيان - الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمتحدثون هم:

السيد/ مطلق الصانع: مدير وحدة المتابعة - قطاع الاحتياطي العام - الهيئة العامة للاستثمار - رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمشروعات الصغيرة.

عضو مجلس الأمة الدكتور/ عدنان السلطان: استاذ مساعد جامعة الكويت - قسم الاقتصاد - عضو لجنة إعداد خطة التنمية - المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

السيد/ عبدالله سعد الهاجري - مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي - الهيئة العامة للصناعة.

المستشار/ لؤي محمد رضوان:

مدير برنامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالبرنامج الوطني للاستراتيجية الصناعية – وزارة التجارة والصناعة – عضو مجلس الإدارة والمدير التنفيذي – الجمعية السعودية لريادة الأعمال – جامعة الملك سعود.

الدكتور/ تركي الشمري: رئيس برنامج ريادة الأعمال في قسم التميز كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت وقد ركز الحوار في هذا المنتدى على عدة نقاط من أبرزها:

- توجه دولة الكويت في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة – خلال خطة التنمية.
- أهمية رفع كفاءة الكوادر لتشجيعهم على تأسيس مشاريعهم الخاصة.
- تجارب دائرة لأبرز الاستراتيجيات للمؤسسات الحكومية والخاصة في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة.

وقد تحدث السيد/ عبدالله الهاجري عن ماهية المشروعات الصغيرة ومفهومها المعتمد لدى الهيئة وخصائصها والمشكلات التي تواجهها والدور الذي تقوم به الهيئة لدعم الصناعات الصغيرة والحرفية والمزايا التي تمنح لها لتشجيعها وتهيئة المناخ المناسب لتطويرها وحمايتها لتأمين استمراريتها.

وتقوم الهيئة باستمرار بعمل الإصدارات التعريفية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والحرفية والبروشورات والدراسات خاصة ما يتعلق بها المشاكل التي تواجه المستثمرين في هذا المجال وسبل حلها.

وكذلك المشاريع التي قامت بها الهيئة في مجال الصناعات الحرفية كإنشاء مجمع الفحيحيل الحرفي، والذي يضم ١٤٨ وحدة حرفية لمجموعة من الأنشطة الحرفية الصناعية تشجع الشباب على تأسيس مشروعات خاصة بهم وأخيراً إضافة أن الهيئة لم تغفل المشاريع التنموية وذلك من خلال عمل دراسة في مجال حاضنات الأعمال الصناعية مع جامعة الكويت، والتي تهدف إلى إعداد المبادرين وتدريبهم و تهيئتهم لسوق العمل الحر وتمكينهم من إدارة مشاريعهم الخاصة والتغلب على المشكلات التي قد تواجههم، بالإضافة إلى مشروع دراسة إنشاء مجمع التكنولوجيا الصناعي والمقترح إنشاؤه في منطقة الشدادية الصناعية بالتعاون مع معهد للأبحاث العلمية.

وأخيراً أوضح أن الهيئة لا تألو جهدا في رعاية المستثمر في الصناعات الصغيرة لتذليل المعوقات التي تواجههم في سبيل الاستمرار والنجاح في مشاريعهم الصغيرة.

٥٠ متدرباً استفادوا من ٦ دورات تدريبية ضمن

تحرص الهيئة العامة للصناعة على تقديم الجديد والمتطور من البرامج التدريبية التي تهدف إلى تطوير وتنمية الكوادر العاملة في الهيئة وتحقيق الأداء المتميز للموظف وأعلى درجات الجودة في العمل.

وانطلاقاً من هذا المبدأ تقوم "الهيئة" باستكمال تنفيذ الخطة التدريبية السنوية ٢٠١٠ / ٢٠١١ والتي تعتمد أساسا على الاحتياجات التدريبية لإدارات الهيئة حيث تم تدريب عدد (٥٠) متدربا خلال شهر نوفمبر موزعين على الدورات التالية:

الدورات التعاقدية:

١ – متطلبات نموذج إدارة البيئة ISO 14001:

هدف البرنامج إلى المعرفة التفصيلية عن بنود المواصفة العالمية للبيئة ISO 14001 وكيفية التعامل معها لمعرفة متطلبات تطبيق نظام إدارة البيئة.

الدورات المحلية:

١ – الاختبارات المهنية للمختبرات:

هدف البرنامج إلى تزويد العاملين ذوي الاهتمام في هيئات التقييس الوطنية وجهات التفتيش في الدول الاعضاء والمهارات اللازمة حول الاختبارات المهنية للمختبرات طبقا للأدلة الدولية.

الخطة التدريبية السنوية للهيئة العامة للصناعة

٢ - قوائم السلامة للمواد الخطرة:

هدف البرنامج إلى التعرف على أهمية قوائم السلامة للمواد الخطرة والاطلاق على قانون حق المعرفة في الولايات المتحدة وشرح كيفية استخدام وتفسير كل الاجراءات الهامة بالنسبة لقراءة وفهم القوائم.

٣ - إدارة العقود والأوامر التغييرية:

هدف البرنامج إلى التعريف بأهمية العقود الإنشائية (أنواعها وخصائصها) وطبيعة العلاقات المتداخلة والمتوازنة فيها وأركان وشروط صحة العقد مع الشروط العامة للعقد.

٤ - الأمن والسلامة في المباني:

هدف البرنامج إلى التعريف بأهمية أساسيات الأمن والسلامة في المباني ونظم إدارة الأمن والسلامة وفقا للمعايير الفنية والعوامل المسببة للحوادث في المباني والمنشآت قبل وقوعها وكيفية تلافي الحوادث في المباني.

٥ - المحاسبة لغير المحاسبين:

هدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بالمحاسبة ودورها في عملية اتخاذ القرارات وما هي المبادئ والقروض المحاسبية التي يمكن استخدامها في القوائم المالية.

لقاء العدد

في حوار شامل أجرته «الصناعة والتنمية»

النقي: خطة التنمية قادرة على تحقيق نهضة صناعية شاملة وتعاون السلطتين مطلب رئيسي لتحقيقها

خاص - «الصناعة والتنمية»:

قال رجل الأعمال والمتخصص بالقطاع الصناعي محمد النقي إن القطاع الصناعي كان -ولا يزال- أكثر القطاعات الاقتصادية القادرة على الإسهام بفاعلية في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي لما يمتلكه من إمكانيات تنموية هائلة وتأثير اجتماعي ملحوظ في الاقتصاديات المختلفة، مستدركاً أن العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة استطاعت أن تتبوأ مكانة اقتصادية متقدمة بسبب قدراتها الصناعية الهائلة في المجالات المختلفة ضارباً المثل بالنموذج البريطاني والنموذج الياباني.

ولفت النقي في حوار شامل أجرته معه «الصناعة والتنمية» بأن خصوصية البيئة الكويتية أوجدت الحاجة إلى ضرورة تطوير النظم التشريعية والهياكل التنظيمية القائمة على تنفيذ خطة العمل في القطاع الصناعي، حيث استعرض تطور القطاع الصناعي قبل وبعد إعلان الاستقلال، موضحاً أن الإرادة السياسية والاقتصادية جعلت الكويت تتبوأ مكانة عالية في تطور أداء القطاع الصناعي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي واستطاعت أن تحقق نهضة متنامية في القطاع حتى قبل الغزو، لافتاً إلى أن الكويت كانت أول دولة تؤسس مناطق صناعية متطورة بين دول منطقة الخليج.

وأشار النقي إلى أن هذا التطور انعكس بشكل واضح على الناتج المحلي الإجمالي من حيث نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج والذي انعكس كذلك في بناء مجتمعات سكنية جديدة وتلبية احتياجات المواطنين والمقيمين من المنتجات الصناعية.

وأضاف النقي أن تحقيق النهضة الصناعية يتطلب التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يعول عليها الكثير من الآمال لتحقيق النهضة الصناعية الشاملة مستقبلاً.

وبين أن تمويل المشروعات الصناعية القائمة في ظل تداعيات الأزمة المالية باتت مطلباً ملحاً خاصة أن العديد من الشركات القائمة بات بحاجة إلى تمويل أكثر من أي وقت مضى، مبيناً أنه لا يمكن تحقيق التوسعات الصناعية المطلوبة دون تمويل من قبل هياكل التمويل الصناعية القائمة وعلى رأسها بنك الكويت الصناعي.

وفيما يلي تفاصيل الحوار...

- بداية نود معرفة الأسباب المطلوب توافرها لدفع القطاع الصناعي للإسهام بفاعلية في التنمية الاقتصادية؟

- أهم الأسباب التي تساعد القطاع الصناعي لتحقيق هذا المطلب العمل على إيجاد التناسق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لوضع الخطط الموضوعة لتنمية القطاع الصناعي موضع التنفيذ مع تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وأشير هنا إلى ضرورة تأهيل الكوادر البشرية العاملة في القطاع الصناعي وهذا لا يعني أن الموجود غير مؤهل ولكن لابد من تطوير الأداء بشكل يواكب المتطلبات العالمية والإقليمية الموجودة حالياً لنكون قادرين على تنفيذ المشروعات التنموية ذات القدرات والإمكانيات الاقتصادية العالية.

- في بداية الحديث تحدثت عن نهضة الكويت صناعياً مقارنة بغيرها من دول الخليج فما مراحل تطور هذه النهضة؟

- عند الحديث عن تاريخ تطور القطاع الصناعي قبل وبعد الاستقلال نجد أن الاهتمام الأول للدولة قبل الاستقلال كان يركز في الأساس على تحقيق نهضة شاملة وكان التركيز في البداية على التعليم. وأذكر هنا أنه على الرغم من ضعف الموارد الموجودة وقتها، فالحكومة كانت توفر وجبات للطلبة وسكنا داخليا وموازاة مع النهضة التعليمية كانت هناك نهضة صحية من خلال إنشاء المستشفيات وتوفير الأطباء والممرضات وبدأت الحكومة في بناء المساكن للمواطنين وقامت بتوزيع القسائم على المواطنين وهذه النهضة الشاملة استمرت حتى بعد الاستقلال وقيام النهضة الحديثة وبدأت الدولة في التخطيط المنظم للمدن الإسكانية وتم التفكير في إنشاء المناطق الصناعية التي كانت الأولى بين دول الخليج.

- وكيف استفادت الصناعة من تلك النهضة الاقتصادية الشاملة ؟

- استفادت الصناعة بشكل جيد، حيث بدأت تأخذ شكلاً منظماً وتخطيطاً شاملاً بتولية سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد على مدينة «الأحمدي» وهي مدينة النفط، حيث قام بتخطيط المدينة ووضع اللبنات الأولى لمؤسسات القطاع النفطي التي استمرت حتى يومنا هذا والتي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني بشكل يكاد يكون شبه كامل في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبعد توليته مديراً للدائرة الاقتصادية والمالية أسس فتحاً جديداً للأداء الاقتصادي حيث تم تأسيس بنك الكويت المركزي وتم تنظيم الدوائر الاقتصادية والمالية وتم إصدار وحدة النقد الخاصة بالكويت التي كانت تستعمل قبل ذلك الروبية الهندية ما أدى إلى استقلالية الأوضاع المالية والنقدية للدولة عن العملة الهندية بشكل كبير. واتجه بعد ذلك بتأسيس اللبنات الأولى للقطاع الصناعي من خلال تأسيس مصانع حديثة وتنوعت بين مصنع الطابوق الرملي والأسبستيس إيمانا منه بأهمية القطاع الصناعي وبدأ مع تأسيس المصانع الجديدة تأسيس وإنشاء المناطق الصناعية الجديدة، كما أقام في موقع فندق الماريوت حالياً منطقة صناعية وقامت الحكومة بعد ذلك بتأسيس منطقتين صناعيتين في منطقة شرق بجوار جراج الغانم حالياً وبعد ذلك تم إنشاء منطقة الشويخ الصناعية.

- ذكرت أن الكويت كانت أول دولة خليجية أقيمت فيها مناطق صناعية منظمة فكيف كان ذلك؟

- نعم، حيث تم تأسيس أول مناطق صناعية منظمة في منطقة الخليج بالكويت، فبجانب اهتمام الحكومة بتطوير وتأهيل المناطق الصناعية القائمة، قامت الحكومة في ستينيات القرن الماضي بتأسيس هيئة الشعيبة الصناعية باعتبارها أول منطقة صناعية منظمة في منطقة الخليج وكانت عبارة عن هيئة تشرف على الصناعات الموجودة فيها وتطويرها وتم تأسيس البنية الأساسية فيها بالكامل وفي هذه المنطقة تم إنشاء صناعة صهر الألمونيوم والتي تعد وقتها الأولى والوحيدة بين دول المنطقة. وهذا التطور يعكس قدرة الكويت على تحقيق المزيد من التطور في ظل وجود كفاءات وخبرات قادرة على تحقيق وتنفيذ تطورات اقتصادية تتخذ من القطاع الصناعي أساساً لتحقيق التنمية المطلوبة.

- تأثرت الصناعة بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية وهناك من يرى أن الأزمة ولدت أزمة سيولة لدى الكثير من الصناعات القائمة أثر عليها بالسلب فكيف كان ذلك؟

- بلا شك، إن الصناعات القائمة أدت إلى تراجع مستويات السيولة لدى الكثير من الشركات القائمة وأثرت على خططها التوسعية في الداخل والخارج وأوجد ضرورة ملحة لتوفير التمويل لها من قبل القطاع الصناعي وإلا فالتصفية ستكون مصير العديد منها . وأريد أن أشير هنا إلى أن إدارات تلك الشركات ومسؤوليها عليهم عبء كبير في ترشيد النفقات وتحقيق الإصلاح الإداري بداخلها وتوجيه القروض التي يتم الحصول عليها في الأغراض التي خصصت من أجلها وليس كما يفعل البعض من توجيهها إلى الاستثمار في البورصة. وباعتقادي أن المسؤولية الحكومية تكمن في المتابعة والإشراف على تلك المصانع والتأكد من تحقيقها للمواصفات الفنية والبيئية المطلوبة.

- فيما يتعلق بالمواصفات البيئية، ذكرت في بداية حديثك أهمية تدوير المخلفات الصناعية فما هذه الأهمية؟

- نعم، المخلفات الصناعية تعد أحد الأسباب الرئيسة وراء تراجع أداء بعض الصناعات مع التشدد الحكومي في تطبيق تلك المعايير دون توافر مساحات للأراضي للمصانع لإقامة وحدات لمعالجة مخلفاتها. وأعتقد أن تدوير المخلفات الصناعية يمكن أن يكون نواة لإنشاء صناعة قائمة على تدوير المخلفات الصناعية والتي يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير فيما بعد للتخلص من النفايات الموجودة في المصانع المختلفة.

- برأيك ما هي معوقات تطور أداء القطاع الصناعي؟

- أعتقد أن لدينا معوقات تحتاج إلى قرارات جادة وجريئة للقضاء عليها أولها العمل غياب رؤية حكومية وتشريعية لأهمية القطاع الصناعي في النهضة الاقتصادية وكذلك توفير القسائم الصناعية وتدريب الكوادر الصناعية المدربة والمؤهلة عن طريق الاستفادة من عضوية الكويت في المنظمات الصناعية المختلفة وأولها المنظمة الدولية للتنمية الصناعية «اليونيدو» والتي توفر الكثير من البرامج المتخصصة في القطاع الصناعي وفي مجالات مختلفة.

- وكيف يمكن الاستفادة من عضوية الكويت في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي؟

- نعم، فالأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وفي إطار مشروع التكامل الاقتصادي الذي تتم خطواته بشكل متسارع وملحوظ يمكن الاستفادة من برامجها

الكويت أول دولة خليجية أسست مناطق صناعية منظمة وأنشأت صناعة صهر الألمونيوم

استخدام برامج «اليونيدو» في القطاع الصناعي لتأهيل وتطوير أداء الكوادر البشرية في المؤسسات الصناعية المختلفة

العديدة وكذلك من الدراسات والأبحاث المتخصصة لتأهيل العاملين في القطاع الصناعي. وبالإضافة لعضوية الكويت في المنظمتين هناك الكثير من الإمكانيات والخبرات المحلية الصناعية التي يمكنها الإسهام في مشروع تطوير الكوادر البشرية العاملة.

- وماذا عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تأهيل القطاع؟

- بلا شك، فإن خطة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية التي تم إقرارها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي يتولى تنفيذها نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الدولة للإسكان ووزير الدولة للتنمية الإدارية الشيخ أحمد الفهد يحسن كثيراً من أداء القطاع الصناعي ويفتح آفاقاً واسعة أمام صناعات جديدة ومتطورة بفضل المشروعات العملاقة التي سيتم تنفيذها في حال إقرار آلية التمويل وأن توافق السلطتان عليها.

- إذن هل تعتقد أن النهضة الصناعية تتطلب التوافق بين السلطتين لتنفيذها؟

- ليس القطاع الصناعي وحده، بل الأداء الاقتصادي بشكل عام، وفي اعتقادي أن تنفيذ مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

- ألا يمكن تنفيذ الصناعات الحديثة المتطورة هنا في الكويت؟

- على العكس، فهناك صناعات جديدة مثل صناعة الألومينا وهي من الصناعات التي تعد من المواد الخام التي تحتاج إليها الكثير من الصناعات في منطقة الخليج ويمكن أن نستغل الجزر الموجودة لإقامتها والتي ستفتح آفاقاً واسعة أمام الصناعيين لبدء مرحلة جديدة لبناء مجتمعات عمرانية جديدة وحل الكثير من الإشكاليات التي تواجه القطاع الصناعي.

- كيف ترى مستقبل القطاع الصناعي؟

- طالما كانت هناك رغبة جادة على مستوى المسؤولين والعاملين في القطاع على تفعيل الهياكل الموجودة لتؤدي دورها بالشكل الأمثل مع توفير التمويل والقسائم الصناعية للجادين من رجال الأعمال.

G.R.P TANKS

NEAMA

KUWAITI PRODUCT

نعمة

عملاق الخزانات العازلة

Al-Shuwaikh Industrial- Block B -Intl. ST.
Tel.: 24839402 / 24839403 - Fax: 24839401
Website: www.unitedneamagroup.com
E-mail:info@unitedneamagroup.com

أكدوا في لقاء مع «الصناعة» على ضرورة تشجيع المنتج الوطني ومراعاة

صناعيون : الطاقة الإنتاجية لمصانع المواد

خاص.. « الصناعة والتنمية « :

أكد صناعيون على أن الطاقة الإنتاجية لمصانع المواد الإنشائية المحلية لا تكفي احتياجات خطة التنمية.

وقالوا في لقاءات متفرقة مع "الصناعة والتنمية" ان السوق الكويتي بات بحاجة أكثر الى تشجيع الصناعة الوطنية مع مراعاة احتياجات السوق المحلي، بما يحقق الفائدة للثلاثة أضلاع، وهي: المستهلك والتاجر «المنتج» والدولة.

وأشاروا الى ضرورة مراعاة المحافظة على مستويات الأسعار التي تتقلب بصورة كبيرة في ظل تأثير الأزمة المالية العالمية واحتياجات الأسواق من مواد أساسية للبنى التحتية.

وبينوا ان الطاقة الإنتاجية للمصانع المحلية من مادة الحديد نحو ٧٧٨ ألف طن حديد سنويا ، مقابل احتياجات السوق المحلي والتي تقدر من ٨٠٠ ألف إلى مليون طن سنويا.

وأوضحوا ان النقص في كميات الحديد تتم تغطيته عبر الحديد المستورد،لكن في الوقت الحالي ونظرا إلى توقف المشاريع الإنشائية في الدولة لعدة أسباب، فإن الحاجة الفعلية لحديد التسليح في السوق المحلي تقدر بـ ٥٠٠ ألف طن سنويا.

وأكدوا على ان البلاد مقبلة على تنفيذ خطة التنمية العملاقة والتي ستحرك جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الإنشاءات والتي يتوقع ان تصل قيمتها إلى ٥٠ مليار دينار. ولفتوا الى ان أسعار الطن الواحد من حديد التسليح باتت تتراوح بين ٢٥٠ و٢٩٠ دينارا بعد إعلان الخطة الخمسية وبعض المشاريع التي اشتملت عليها تلك الخطة، الأمر الذي يساهم في تحريك عجلة النشاط العقاري على وجه الخصوص والنشاط الاقتصادي على وجه العموم.

وحول مواد البناء ، قالوا إن مادة الأسمنت تعتبر المادة الأساسية في مختلف مراحل البناء، سواء الخاص أو العام وفي البنية التحتية، ويوجد في الكويت أربعة مصانع لمادة الأسمنت، منها ما هو منتج ومنها ما هو معبئ ، وان إجمالي طاقتها تصل الى ٧,٦ ألف طن.

وأشاروا الى ان حاجة السوق من الأسمنت نحو ٤ ملايين طن سنويا، وانه في الحالات الاستثنائية تصل من ٥ إلى ٦ ملايين طن سنويا، ونظرا إلى توقف المشاريع الإنشائية الكبرى في البلاد لفترة معينة فإن الحاجة تصل إلى ٣ ملايين طن، ولكن البلاد مقبلة على مشاريع إنشائية ومدن جديدة تصل قيمتها إلى ٥٠ مليار دينار ،وهو ما يرجع ارتفاع الطلب خلال السنتين المقبلتين إلى ما يزيد على ٦ ملايين طن سنويا.

وأوضحوا ان أسباب استمرار الأسعار فوق مستوى ١,٢٥ دينار هو أن الشركات المنتجة لا تعمل بأقصى طاقتها، وإنما هناك طاقة معطلة تقدر بالثلث، مما يساهم في استمرار ارتفاع مستوى أسعار هذه المادة فوق ١,٢٥ دينار بسبب شح نسبي في المعروض. وأكدوا على أن الحاجة إلى الاسمنت ستزيد وبشكل كبير مع بدء المشاريع الإنشائية الضخمة في البلاد، ويعتمد في ذلك على الشركتين المصنعتين الوحيدتين في السوق.

وفيما يلي التفاصيل ،،،

احتياجات السوق

الإنشائية المحلية لا تكفي احتياجات خطة التنمية

في البداية ، رأى رئيس مجلس إدارة شركة اسمنت الهلال صلاح الطبطبائي ان تنفيذ الخطة الخمسية سيكون بمثابة نقلة نوعية في الاقتصاد الكويتي خاصة ان الاستفادة ستكون عامة لجميع القطاعات بما فيها القطاع الصناعي الذي يتطلع للحصول على مساهمات كبيرة في مشروعات الخطة التنموية.

وأشار إلى أن النمو المتوقع في الطلب على مواد البناء يتراوح ما بين ١٠ و ١٢ ٪ خلال الفترة المقبلة مقارنة مع عام ٢٠٠٨ وسوف يزداد الطلب في حال طرحت الحكومة مشروعات تنموية من خلال الخطة الخمسية ما يعني انتعاش صناعة مواد البناء وخاصة الاسمنت والحديد.

وتابع قائلا: «من المؤكد أن ترجمة الخطة إلى واقع سيساهم في امتصاص فائض الإنتاج بالسوق المحلي لمواد البناء بعد قرار وزارة التجارة منع تصدير بعض مواد البناء ولجوء بعض الشركات إلى تقليص الحصص الإنتاجية بسبب تراجع الطلب خلال الفترة الماضية».

وأوضح أن الخطة يجب ان تمضي خاصة ان الاعتمادات المالية متوافرة والوقت مناسب جدا لانطلاق قطار التنمية بعد ان عانى السوق الكويتي من الركود في أعقاب الأزمة المالية، وسوف تساهم الخطة في فتح شهية الصناعي أمام استثمارات جديدة وتطوير لخطوط الإنتاج الحالية مع إمكانية التوسع في بعض الصناعات التي تتطلبها الخطة خاصة أنها ستمتد الى قرابة الخمس سنوات وتشكل استثمارا متوسط الأجل أمام القطاع الصناعي.

مشروعات كبرى

ولفت الى انه من المهم ان تتضمن الخطة مشروعات كبرى يمكنها استيعاب طموحات الشركات في كل قطاع وان يكون النصيب الأكبر منها لصالح المشروعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، إذ من غير المنطقي أن تطرح مشروعات صغيرة وذات استثمارات محدودة ونعلق عليها آمالا عريضة للخلاص من الوضع الحالى حيث إن المشروعات الكبرى وحدها هي القادرة على تحريك الاقتصاد وإحداث انتعاشة قوية تناسب مستوى الطموح من قبل القطاعات.

ومن ناحيته قال رئيس مجلس إدارة شركة السكب الكويتية عادل البدر إن مشروعات خطة التنمية ستحدث تغييرا شاملا في شتى القطاعات ، كما

انها تعد بادرة أمل أمام الشركات الصناعية الكويتية ومخرجا من حالة الركود التي ضربت معظم القطاعات الاقتصادية خاصة في ضوء الأوضاع الحالية.

واقع ملموس

وأشار البدر الى أن السرعة في التنفيذ وترجمة بنود الخطة الى واقع ملموس والإسراع في طرح المشروعات أمر في غاية الأهمية كي تكون هناك ثقة لدى القطاع الخاص للدخول في هذه المشروعات بقوة حيث ان التجارب السابقة للكويت وخطط التنمية التي تم الحديث عنها منذ سنوات دلت على التراخي في الطرح من قبل الحكومة وضعف الرغبة في انجاز بنود الخطط السابقة الأمر الذي يقلل من أهمية الطرح لدى القطاع الخاص على أساس أن التجارب السابقة تدعم جانب التباطؤ وليس الإسراع.

وأوضح البدر ان ترجمة بنود الخطة الى واقع عملي تتطلب من السلطتين التشريعية والتنفيذية القيام بعدة خطوات تسبق مرحلة التنفيذ ويأتي في مقدمة تلك الخطوات إقرار قانون الخصخصة، وما يستلزم من خطوات مكملة فضلا عن منع الاحتكار من قبل البعض وإتاحة الفرصة أمام الجميع ليشارك في المشروعات التي ستطرح بدلا من اقتصارها على عدد معين من الشركات في كل المجالات الاقتصادية.

وبين البدر ان تجارب الكويت السابقة مع التنمية والخطط الموضوعة عكست وجود العديد من العراقيل والعقبات التي ساهمت في تعطيل وإبطاء عجلة التنمية على مدار الأعوام الماضية بسبب الإجراءات الروتينية واتباع سياسة التعقيد والعرقلة تحت اسم الإجراءات والبروتوكولات الرسمية، وما الى ذلك من المسميات التي تعد باطلا يراد به حق.

الطبطبائي : النمو المتوقع في الطلب على مواد البناء يتراوح ما بين ١٠ - ١٢ ٪ خلال الفترة المقبلة مقارنة مع ٢٠٠٨

حبر على ورق

وتابع قائلا :«ان الخطة ستكون حبرا على ورق ما لم تتخذ إجراءات تكون كفيلة بإيجاد الثقة المفقودة من جانب القطاع الخاص خاصة ان الخطط التنموية ظلت حبيسة الأدراج لدى المجلس الاعلى للتخطيط لما يقرب من ١٥ عاما ولم تشهد الساحة التنموية طرح اية مشروعات من سنوات طويلة مضت بسبب غياب المتابعة الجيدة للتنفيذ والاكتفاء بالكلام عن الخطط التنموية والإسراع في عجلة التنمية وما الى ذلك من الكلام المبهرج والمصطنع وتمر السنين ولا نرى تغييرا على أرض الواقع».

أضف الى ذلك ان النظام التشريعي بحاجة الى إعادة نظر كي يتواكب مع المتغيرات العالمية فما كان صالحا منذ عشرة أعوام لم يعد كذلك اليوم كما ان طريقة وأسلوب طرح المناقصات قد تغير في الدول المجاورة وأصبحت هناك معايير جديدة في الطرح لضمان تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، ونخلص من ذلك كله الى ان تنفيذ الخطة أصعب بكثير من إقرارها او مجرد الموافقة عليها من قبل السلطتين حيث ان الصعوبة تكمن في متابعة التنفيذ خطوة بخطوة لتدارك ما يمكن ان يقع من أخطاء في الوقت المناسب ولا بد من إيجاد جهاز متكامل للتعامل مع معطيات التنفيذ في كل مراحله خاصة ان العام الأول من الخطة قد انتهى ونحن نتحدث عن الإقرار.

البدر : الخطة ستكون حبراً على ورق ما لم تتخذ إجراءات تكون كفيلة بإيجاد الثقة المفقودة من جانب القطاع الخاص والحكومة

الآمال والطموحات

وعلى الرغم من هذه الصورة التي تبدو قاتمة الا أن القطاع الصناعي

كباقي القطاعات الاقتصادية يعلق على الخطة التنموية العديد من الآمال والطموحات ويطمع في الحصول على نصيب غير قليل من المشروعات التي سيتم طرحها ولديه أمل كبير في أن يشكل الوضع الراهن حافزا قويا لدى الحكومة ومجلس الأمة على الإسراع في التنفيذ وطرح الخلافات جانبا خاصة ان وضع الشركات لم يعد يحتمل التأخير أكثر من ذلك، كما ان الشركات والمستثمرين الصناعيين يبحثون عن متنفس مناسب لامتصاص الأفكار الجيدة وعدم خروجها الى خارج الكويت لأسباب كثيرة الكل يعرفها حق المعرفة.

من جانبه ، رأى رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن جحيل الجحيل ان الحكومة مطالبة بالبدء في إظهار حسن النوايا وإعطاء التسهيلات اللازمة لكل القطاعات قبل طرح المشروعات حيث ان الإعداد للتنفيذ أمر مهم ويساهم في الترجمة الفعلية لبنود الخطة بصورة صحيحة ومن غير المعقول ان تنفيذ مشروعات بهذا الحجم دون وجود قاعدة معلومات وبنية تشريعية قوية تكفل للجميع السير في الطريق الصحيح دون معوقات.

تمويل المشاريع

وبين ان مجاراة الخطة في كل مراحلها يقتضي أيضا حث البنوك على منح التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل تلك المشروعات لان ذلك يشكل الأرضية الصلبة واللبنة الأولى لانطلاق المشروعات وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهم بنسبة كبيرة فيها.

وأشار الى أن مضامين الخطة الداخلية يجب أن تسير في اتجاه واحد وخط مستقيم، اذ من غير المعقول أن نبدأ في تنفيذ مشروعات تخدم قطاع الصناعة على سبيل المثال ونغفل أخرى تخدم قطاع الخدمات بمعنى أن التكامل في عمليات التنفيذ مطلوب.

ولفت الى ان القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الاخرى ينتظر المبادرة من قبل الحكومة وإعطاء تفاصيل ولو جزئية عن الخطة والمشروعات المزمع طرحها حتى يتهيأ القطاع للدخول فيها اذ ان الحديث عن بنود الخطة في صورة أرقام وإحصاءات عامة غير كاف ولا بد من تحديد طبيعة المشروعات التي ستطرح في كل قطاع وطريقة الطرح وإعطاء الأولوية للمنتج الوطني ودعمه وحمايته من الإغراق وتخفيف القيود المفروضة عليه وعدم السماح بدخول منتجات خارجية منافسة إلا في حدود ضيقة وتحت معايير محددة تحديدا جيدا لضمان الاستفادة القصوى للصناعة الوطنية من معطيات الخطة، وإيجاد بدائل في حال عجز المنتج الوطني عن الوفاء بمتطلبات الخطة واعتقد أن القطاع الصناعي قادر على تلبية متطلبات الخطة مهما كانت، كما ان وزارات الدولة المعنية بتنفيذ الخطة يبقى عليها عبء تهيئة المناخ الاستثماري أمام القطاع الخاص والتنازل عن بعض حلقات الروتين المفروض على الشركات والسرعة في إنهاء التراخيص وعدم التعامل البطيء مع مقدرات الخطة التنموية والنظر الى الدول المجاورة وكيف استطاعت أن تصل الى العالمية من خلال اتباع

سياسة التخفيف والتعامل الأسرع مع الجهود التنموية.

الركائز الأساسية

وأوضح ان القطاع الصناعي يمثل إحدى الركائز الأساسية والرئيسية للبناء والتطور لأي دولة حديثة تسعى وراء تعدد مواردها وتعزيز مداخيل ميزانياتها التي ترصدها للتنمية ولمجاراة مايشهده العالم من تطور وتقدم، وإقامة المشاريع الصناعية سواء التي يخطط لها القطاع العام، أو تلك التي يبادر إليها القطاع ولكن الأزمة المالية كان لها الأثر الشديد على الصناعة المحلية.ولكن هذا الأثر لم يكن قاتلاً، فالمصانع الوطنية لم تعلن إفلاسها أو أن لديها مشاكل في الديون، فجميع المصانع قادرة على جدولة ديونها، لكن المشكلة في تسويق المنتجات التي تنتجها.

وإذا سارعت الحكومة الى طرح مشاريعها التنموية وفَعّلت جانب التنفيذ فسيكون الوضع الصناعي مزدهراً في الكويت، إلى جانب التصدي للمشاكل العديدة الأخرى التي تواجه القطاع الصناعي.

الجيل :
الحكومة مطالبة بإظهار حسن النوايا وإعطاء التسهيلات اللازمة لكل القطاعات قبل طرح المشروعات

الجانب التشريعي

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي في شركة هندسة التكييف وصناعات التبريد «داسكو» حسين جوهر إن للجانب التشريعي أهمية خاصة إذا أردنا نجاح التنفيذ وتحقيق الفائدة المرجوة لصالح القطاعات الاقتصادية وعلى سبيل المثال : قانون الخصخصة يجب أن يمضي مع الأخذ في الاعتبار النظر إلى المشروعات الناجحة والتي تمت خصخصتها من قبل الحكومة، وهناك قانون لجنة المناقصات المركزية الذي عُدِّل أخيراً، بالإضافة إلى التعديلات المقترحة عليه والتي لا تزال لدى مجلس الأمة كما أن البيروقراطية شديدة في الكويت وتغلغلت في كل مؤسسات الدولة وأصبحت سمة مميزة لها.

وأوضح ان القطاع الخاص لم يمُنح الاهتمام الكافي حتى الآن بل هناك من يشكك في قدرة القطاع الخاص على قيادة دفة الاقتصاد الوطني وهذه مشكلة كبيرة لن تحل إلا من خلال إشراكه في مشروعات الخطة التنموية كي يثبت مكانته ومقدرته

جوهر :
القطاع الصناعي يتحمل أعلى درجات المخاطرة فهو يعتمد على إنشاء مصانع ومعدات وبالتالي تكاليف مرتفعة

على الإبداع والتطوير.

وتابع قائلا : ربما هذا التشكيك نابع من نظرة الناس الى أن القطاع الخاص ولاسيما الصناعي: يعتمد على الحكومة انطلاقاً من أن الاستثمار يقابله الربح، لكن القطاع الخاص يريد أن يدخل في مشاريع ويتحمل مخاطرها، وهناك مخاطر عديدة وفي القطاع الصناعي أعلى درجات المخاطرة، لأنها تعتمد على إنشاء مصانع ومعدات وبالتالي تكاليف مرتفعة، لكن في مقابل ذلك لم يتم التشغيل بشكل يغطي هذه التكاليف، بعكس القطاعات غير الصناعية التي تعتبر تكاليفها منخفضة، بينما المصانع تواجه تكاليف عالية فضلاً عن الأخطاء التشغيلية التي قد تحدث وتسبب مشاكل وأزمات للمصنع.

قال الخبير الصناعي، ومستشار مجلس الإدارة للشركة العربية العقارية الدكتور حيدر الجمعة ان احتياجات خطة التنمية من المواد البنى التحتية في السوق المحلي لا تكفي اذا تم طرحها جملة.

وأكد الجمعة على ضرورة طرح مشاريع البنى التحتية بشكل متدرج حتى يضمن تلبية احتياجاتها اكبر حجم ممكن منها من السوق المحلي ، وبحيث يكون اجمالى المستورد منها نسبة ضئيلة لا تؤثر على الصناعة المحلية.

واشار الى احتمالات رفع أسعار المواد الأساسية المستخدمة في مواد البنى التحتية بنسبة تصل الى ١٠٪، الامر الذي يعني انتعاش صناعة مواد البناء وخاصة الاسمنت والحديد.

ولفت الى ضرورة السماح للتجارة بتوفير متطلبات خطة التنمية مع بدء عملية طرح المشاريع تلافيا حتى لا يحدث ضغط او ارتفاع شديد في أسعارها، مشيرا الى ضرورة الدور

الجمعة :

ضرورة طرح مشاريع البنى التحتية بشكل متدرج حتى يتم تلبية اكبر نسبة ممكن منها من السوق المحلي

الذي تقوم به وزارة التجارة والصناعية من عملية السماح بالاستيراد الي عملية مراقبة الجودة بالإضافة الى الأسعار.

وأضاف ان الخطة ستساهم في الإقبال على المنتجات الصناعية المختلفة، التي قد لا يتم الطلب عليها بكثرة، مما يجعل أصحاب هذه المصانع يلجئون الى زيادة التشغيل حتى يلبون طلبات خطة التنمية، مؤكدا على ان دعم المنتجات الصناعية المحلية ضرورة قصوى يجب عدم إغفالها ،خصوصا ان الأزمة الاقتصادية قد آتت على الأخضر واليابس في قطاع الصناعة.

وفي رده علي سؤال يتعلق بامكانية انشاء مصانع جديدة تلبي احتياجات خطة التنمية من المواد الاساسية قال: ان انشاء مثل هذه المصانع قد يكون عبئا على السوق في المستقبل، خصوصا اذا لم يتم توفير اى فرص استثمارية يمكن ان يعمل عليها، مؤكدا على ان الأسواق الخليجية المجاورة يمكن ان تساهم بنصيب كبير في تلبية احتياجات الكويت من خطة التنمية، وأيضا تساهم في إحداث تكامل خليجي ننشده.

وأكد على ان الإسراع في تنفيذ خطة التنمية وطرح المشروعات الكبرى سيساهم في استمرار النشاط لدى القطاع الصناعي، بل وتعافيه من تداعيات الأزمة الاقتصادية الذي مازال يعاني من تداعياتها.

٢٠ عاماً من المثابرة قادت مصنع الخصوصية لكيماويات البناء إلى مرتبة الأوائل

خاص- «الصناعة والتنمية»:

تأسس مصنع الخصوصية لكيماويات البناء في العام ١٩٩٠، وذلك في الوقت الذي كان فيه الحاجة ماسة في الكويت لكيماويات البناء، واليوم وبعد ٢٠ عاماً من العمل والمثابرة أصبح مصنع الشركة من أوائل المصانع في الكويت في مجال صناعة كيماويات البناء، و منافسا قويا للمنتجات العالمية بما يتميز به من جودة و كفاءة.

وتعود ملكية المصنع إلى المجموعة الخصوصية القابضة التي تعتبر إحدى الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تمتلك مصنع الشركة الخصوصية بنسبة ١٠٠٪، علماً بأن رأسمال المصنع يبلغ ٢٥٠ ألف دينار.

يقول مدير عام مصنع الخصوصية لكيماويات البناء قتيبة أحمد الحسيني إن مصنع الشركة يقوم بإنتاج المواد الاولية الداخلة في مواد البناء، وذلك من خلال ٥ خطوط إنتاج رئيسية في المصنع هي:

١ - خط إنتاج ملدنات الخرسانة (وهي عبارة عن مواد تتم إضافتها على الخرسانة لإضفاء القوة والمتانة عليها).

٢ - خط إنتاج معاجين ختم الفواصل (وتستخدم لتعبئة فواصل التمدد).

٣ - خط إنتاج المواد الاسمنتية (والتي تتنوع باستخداماتها كعزل الماء ومعالجة التشققات وغيرها من الاستخدامات المتعددة

٤ - خط إنتاج الإيبوكسي والبوليمر (وهي عبارة عن أصباغ و مواد تثبيت متعددة الإستخدامات)

٥ - خط إنتاج دوراكوت ١٠٠٠ R: وقد حاز هذا المنتج شهادة NSF ليكون صالحا للاستخدام في خزانات مياه الشرب تحت درجات حرارة عالية دون أن يسبب أي سمية للمياه.

حجم الإنتاج

وأضاف أن المساحة الحالية للمصنع تبلغ ٥٠٠٠ متر مربع، فيما يبلغ حجم الإنتاج السنوي لهذه المنتجات يبلغ بالنسبة للمواد الإسمنتية نحو ٣٠٠٠ طن بالسنة، فيما يبلغ حجم إنتاج ملدنات الخرسانة نحو ١٣٠٠٠ طن بالسنة، أما معاجين ختم الفواصل فيبلغ حجم إنتاجها نحو ٤٥٠ طن سنوياً، وحجم إنتاج مواد الإيبوكسي و البوليمر نحو ٧٥٠ طن بالسنة.

التسويق والتصدير

يقوم مصنع الخصوصية لكيماويات البناء بتسويق النسبة الأكبر من إنتاجها لهذه المواد داخل السوق الكويتي، فيما يتم تصدير نسبة من الإنتاج لعدد من الأسواق الخارجية التي يأتي على رأسها أسواق دول الخليج العربي كافة، بالإضافة إلى أسواق العراق وسورية واليمن والهند وبنغلاديش وتايلند.

الأهداف المستقبلية

ولا تقتصر طموحات الشركة على الدخول إلى هذه الأسواق فحسب وإنما تهدف أيضاً إلى دخول أسواق أخرى جديدة كأسواق دول شمال أفريقيا، خاصة أن مشاركتها في معرض الهيئة العامة للصناعة الذي أقيم مؤخراً في مدينة كازبلانكا المغربية كشفت عن رغبة كبيرة في استخدام مواد البناء بكثرة هناك، هذا بالإضافة إلى السعي نحو الوصول لدول شرق آسيا بشكل عام.

التوسع الداخلي والخارجي

كذلك تهدف الشركة الخصوصية لكيماويات البناء إلى توسيع أعمالها على الصعيد المحلي، من خلال إجراء دراسة لإضافة ٤ خطوط إنتاج جديدة لمصنع الشركة الحالي وذلك خلال الربع الأول من العام ٢٠١١..هذا على الصعيد المحلي.

أما على صعيد التوسع خارج الكويت فيمكن القول إن الشركة قامت بتأسيس مصنعين آخرين لها في كل من قطر والسعودية، حيث تسلمت الشركة أرضاً في قطر، حيث ستقوم بإنشاء مصنع مشابه للمصنع الحالي هناك على مساحة ٦٠٠٠ متر مربع مع شركاء قطريين برأسمال يبلغ ١٤ مليون ريال قطري، حيث ستتملك الشركة الخصوصية نسبة ٨٠٪ من المصنع مقابل ٢٠٪ للشركاء القطريين، وسيبدأ بناء المصنع خلال شهر يناير الجاري، على أن تبدأ عملية الانتاج خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١.

أما المصنع الثاني فسيكون في المملكة العربية السعودية وعلى أرض تبلغ مساحتها الإجمالية ١٥٠٠٠ متر مربع، حيث سيتم تنفيذ المصنع بالاشتراك مع شركاء سعوديين، وبرأس مال يبلغ ١٠ ملايين ريال سعودي وبنسبة ٥٠٪ لكل من الطرفين.

المنافسة ومشاكلها

ويرى مدير عام مصنع الخصوصية لكيماويات البناء إن كل مجال صناعي يعاني من موضوع المنافسة، وتحديداً المنافسة غير الشريفة، فضلاً عن مشاكل الإغراق، لكنه قال أن حماية المنتج الوطني يكمن في إعطائه الأولوية مقابل المنتجات المنافسة التي تأتي من الخارج، خاصة إذا ما عرفنا أن المنتج الكويتي قادر على المنافسة من حيث الجودة والسعر، فضلاً عن أن معظم المنتجات الكويتية حاصلة على شهادة الجودة الكويتية بالإضافة إلى شهادات الجودة العالمية.

اما عن المشاكل الأخرى التي يعاني منها مصنع الشركة فهو عدم كفاية المساحة الحالية للمصنع، خاصة إذا ما عرفنا أن المواد الكيماوية تحتاج لمساحات كبيرة للتخزين و ترك فراغات كبيرة بين المواد و ذلك لضمان الأمان وعدم تفاعل المواد مع بعضها البعض، سواء فيما يتعلق بتخزين المواد الأولية الداخلة في التصنيع أو تخزين المواد التي يتم إنتاجها بشكل سنوي والتي كما ذكرنا سابقاً يتجاوز حجمها آلاف الأطنان.

شهادات الجودة

ويمتلك مصنع الخصوصية لكيماويات البناء العديد من شهادات الجودة التي تؤهله لخوض غمار المنافسة مع منتجات غيره من المصانع سواء منها المصانع المحلية أو الخارجية، حيث حصل المصنع على شهادة الجودة العالمية الآيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ بالإضافة إلى العديد من شهادات الاعتماد لعدد من المنتجات من قبل عدد من الشركات العالمية، كما أن العديد من مواد الشركة معتمدة من قبل وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للإسكان في دولة الكويت.

ولا شك ان لشهادة الجودة العالمية (الايزو) فائدة كبيرة للمصنع نفسه من الداخل قبل الفائدة على الصعيد الخارجي، ذلك أن من شأن شهادة الجودة أن تساعد الشركات والمصانع على صعيد توفير المصاريف ونظام العمل الداخلي بشكل عام، ناهيك عن اعتماد المنتجات المصنعة لدى العديد من الدول الخارجية.

وضع الصناعة

وحول رأيه في وضع الصناعة في الكويت يقول مدير عام مصنع الخصوصية لكيماويات البناء أن الوضع الصناعي في الكويت بكل أسف «ضعيف»، مضيفاً أن المصانع لا تحتاج إلى الدعم المادي فحسب، وإنما يهمها

أيضاً وفي الجهة الأخرى الدعم المعنوي الذي ينبغي أن توفره الجهات الحكومية ذات العلاقة للصناعة الكويتية، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات والقضاء على البيروقراطية.

وأضاف أننا نعلم أن هناك مصانع لا تعمل ولا تنتج، ولكن هذا الأمر لا ينسحب على كل المصانع الكويتية، وبالتالي لا يجب على الجهات الحكومية أن تعامل المصانع الجادة والمنتجة بنفس معاملة المصانع التي لا تعمل ولا تنتج، خاصة وأن بإمكانها التأكد من حقيقة عمل هذه المصانع من خلال الإنتاج والحسابات البنكية والمعاملات المحاسبية وغيرها من الطرق الأخرى.

الطموح

واختتم الحسيني حديثه قائلاً إن وزير التجارة والصناعة احمد الهارون ومدير عام الهيئة العامة للصناعة الدكتور علي المضف يسعيان بكل ما أوتيا من قوة لدعم المنتج المحلي، لكن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه من خلال جهة واحدة سواء وزارة التجارة أو الهيئة العامة للصناعة، حيث إن ذلك الأمر يحتاج للتنسيق مع عدد من الجهات الحكومية الأخرى كالهيئة العامة للإسكان ووزارة الأشغال، وذلك بهدف اعتماد المنتجات المحلية في المشاريع الحكومية والإسكانية المختلفة.

كذلك طالب الحسيني بتوفير الاراضي الصناعية وتسهيل إجراءات التصدير، كما طالب في الوقت نفسه بعقد اجتماعات دورية مع المصنعين الكويتيين للوقوف على مطالبهم واحتياجاتهم وحل مشاكلهم المختلفة.

الهيئة العامة للصناعة تشارك في معرض Salon International Batiment ـ كازابلانكا ـ المغرب

شاركت الهيئة العامة للصناعة في معرض Salon International Batiment الذي أقيم خلال الفترة من ١-٧ نوفمبر ٢٠١٠ في كازابلانكا - المغرب.

وقد تم افتتاح هذه التظاهرة المنظمة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي ناب عنه الوزير الأول السيد / عباس الفاسي وبحضور السادة / عبد اللطيف معزوز وزير التجارة وأحمد احجيرة وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، الذي أكد في كلمة تليت بالنيابة (أن هذه التظاهرة أضحت موعدا مهما لجميع المتخصصين في هذا المجال، ومناسبة لتوسيع قاعدة التبادل الدولي للخبرات العلمية والتقنية من أجل تعزيز ومصاحبة الأعمال الكبرى في مجال الإسكان الذي يندرج في مقدمة الأولويات الأساسية لهذه الدورة).

ويعتبر هذا المعرض والذي يقام منذ عشر أعوام في الدار البيضاء من أكثر المعارض استقطاباً للمستثمرين والتجار والممولين من جميع أنحاء العالم، حيث شهدت دورته (١٣) إقبالا كبيراً إذ تضاعف عدد العارضين مقارنة مع الدورة السابقة ليبلغ هذه السنة (٥٨٣) شركة، بينها (٣٢٦) شركة أجنبية. حيث زار المعرض أكثر من ١٣٠ ألف شخص أغلبيتهم من المهنيين والمتخصصين في مجالات البناء والانشاء.

وقد جاءت مشاركة الهيئة الأولى في هذا المعرض، بمساحة ١٨٠ مترا مربعا، وكونه يقام في إحدى الدول ذات الموقع الاستراتيجي المميز وهي المغرب والتي يمكن اعتبارها نقطة انطلاق للأسواق الأوروبية والعالمية كفرنسا وإيطاليا وألمانيا والدول العربية المجاورة، حيث تتصف المغرب بأسواقها المفتوحة على الدول الأوروبية ذات النهضة المتسارعة والمتطورة النمو، مما أفسح المجال للمنشآت الصناعية الكويتية بالاحتكاك بالمنافسين المشاركين من دول مختلفة وعقد الاتفاقيات والحصول على صفقات ووكلاء في المغرب العربي.

الهيئة العامة للصناعة تستعد للمشاركة في معرض Uzbuild ـ أوزباكستان

ORGANISERS:

ITE Uzbekistan (Tashkent):
Tel.: +998 71 113 01 80, Fax:+998 71 252 51 64
E-mail: aziza_a@ite-uzbekistan.uz

I.T.E. E&C Ltd. (London):
Tel.: +44 (0) 20 7596 5000, Fax: +44 (0) 20 7596 5111
E-mail: Kamran.Mehdiyev@ite-exhibitions.com

EUF (Istanbul):
Tel.: +90 212 291 83 10, Fax: +90 212 240 43 81
E-mail: banu.eser@ite-turkey.com

GiMA (Hamburg):
Tel.: +49 (0) 40 235 24 250, Fax: +49 (0) 40 2 35 24 408
E-mail: fast@gima.de

ITE China (Beijing):
Tel.: +86 10 596 04 330-817, Fax: +86 10 596 04 330-811
E-mail: tracy.tan@ite-china.com.cn

ITE GULF FZ LLC (Dubai):
Tel.: +971 443 32 972, Fax: +971 443 80 255
E-mail: mehdi@ite-gulf.com

ITE POLAND SP. Z O.O. (Poznan):
Tel : +48 61 662 7245, Fax: +48 61 662 7246
E-mail : Tuszynska@ite-poland.com

ufi Approved Event

UzBuild

12th UZBEKISTAN INTERNATIONAL

CONSTRUCTION

EXHIBITION

15-18 March 2011
Uzexpocentre, Tashkent, Uzbekistan

تعتزم الهيئة العامة للصناعة المشاركة في معرض Uzbuild والذي يقام في الفترة من ١٥ - ١٨ مارس ٢٠١١ في أوزباكستان حيث خصصت مساحة ٢٥٠ مترا مربعا لجناح الصناعات الكويتية.

وقد جاء قرار المشاركة في هذا المعرض ليساهم في دخول الصناعة الكويتية إلى السوق الأوزباكستاني حيث يشهد اقتصاد هذه الدولة نموا وتطورا يتيح العديد من الفرص للصناعات الكويتية لإثبات وجودها كونها صناعات تنافسية ذات جودة عالية.

ويعتبر معرض UZBUILD أحد المعارض الناجحة في مجال الإنشاء والبناء وهو يقام للمرة الثانية عشرة على التوالي وبنجاح حيث يضم المعرض أفضل المصنعين والموردين في عالم الصناعات الإنشائية من العديد من الدول الكبرى في قارة آسيا وأوروبا وأمريكا.

حيث تساهم الهيئة بدعم خاص على الأجنحة للراغبين من المنشآت الصناعية في المشاركة، بالإضافة إلى تحمل الهيئة تكاليف شحن المعروضات وذلك وفقاً للنظام المتبع بالمعارض الصناعية التي تقيمها الهيئة.

تجربة صاحب مشروع حرفي

افتتحت «جوري سبا» وتستعد لمشروع مفاجأة في الأفنيوز

جوري المطيري: الحياة بلا عمل حر ومغامرة لا قيمة لها ولابد من الصعاب

خاص - الصناعة والتنمية:

تجربة حرفية جديدة ترويها لنا نموذج للمرأة الكويتية المثابرة المقدامة المثقفة والتي تنظر إلى الحياة بمفهوم عصري يلائم إيقاع الحياة التي تحياها.

انها جوري المطيري صاحبة مشروع جوري سبا التي درست اللغة العربية والرسم الهندسي والنحت وعلوم الطاقة وقررت خوض تجربة العمل الحر تاركة وظيفتها التي حصلت من أجلها على الماجستير في اللغة العربية واليوم تفخر بمشروعها ونجاحها الذي حققته إيمانا منها بالرغبة في خدمة الناس وراحتهم..

وفيما يلي تفاصيل التجربة المفخرة:

• ما طبيعة مشروعك الحرفي؟

- أنا أساساً من طبعي أحب مساعدة الناس من خلال خبرتي ودراستي، ومن ضمن دراستي علم الطاقة الذي يقدم من خلاله المعالجة لكثير من الأمور منها السمنة والترهل وهي مشكلة يواجهها الكثيرون في الكويت من الشباب نساء ورجالا، وهذه المشكلة تسبب أزمة نفسية كبيرة لدى الكثيرين تنعكس على العديد من الأمور الحياتية لهذه الشريحة من الشباب والشابات وهذه المشكلة تنعكس ابعادها على المجتمع بالكامل.

ومن هنا قررت أن أفتح «سبا» لمعالجة كل هذه الأمور المرضية التي تواجه الشباب وبالفعل فتحت أول مشروع تحت اسم M & A الذي نجح نجاحا باهرا ومن أول سنة حققت النجاح على كل الأصعدة وأصبح المشروع معروفا لدى الكثيرين على مستوى الكويت والخليج العربي.

وكان النجاح المحقق نتاجا طبيعيا للعمل والخدمات التي كنت أقدمها للزبائن، ومن هذا المشروع الصغير انطلقت إلى مستوى أكبر وأكثر تطورا فأنشأت «جوري سبا» فرع حولي وهو مكون من دورين الأول سبا والثاني صالون تجميل، حيث فكرت أن أقدم كل الخدمات بشكل متكامل إلى زبائني.

وأنا من خلال دراستي لعلم الطاقة استطيع أن أعالج كثيرا من الأمور منها البشرة والشعر وكل المشاكل التي تعاني منها المرأة سواء تجميلية أو نفسية من خلال برامج اليوجا (النفسية والعقلية والجسدية).

وحبي لإرضاء الناس دفعني للتفكير نحو مزيد من التطور، ومن هنا جاءت فكرة انشاء سبا في مجمع الأفنيوز لتقديم خدمة جديدة وراقية ومتميزة في هذا المجال.

وبعد دراسة الفكرة وضمان نجاحها اكتشفت ان المشروع يحتاج إلى كثير من التمويل لأن المكان ايجاره عال وكلفة الديكور عالية جدا (٤٠٧ أمتار مربعة) ووجدت اننا بحاجة إلى نحو نصف مليون دينار.

ومن هنا جاء دور البنك الصناعي

ومحفظة تمويل الحرفيين.

● ما الذي جذبك للعمل الحرفي الحر؟

- أساساً أنا خريجة تربية ومعي ماجستير في اللغة العربية وكنت لفترة قريبة على رأس عملي واود أن أوضح هنا أن مشروعي ليس بهدف الربح بالدرجة الأولى بقدر ما هو اشباع لرغبتي في إرضاء وخدمة الناس.

وقد استفدت أيضاً من دراستي للرسم والنحت والتصميم الهندسي والتصميم الداخلي وعلم الطاقة في طوكيو ودراسة اللغة العربية التي هي أساس كل الفنون.

وعلم الطاقة للعلم بالشيء علم يشمل كل شيء العقيدة والروحانيات وعلوما كونية وطب وجسم الإنسان فهي دراسة شاملة ومن علم الطاقة تتفرع كل الأشياء في الحياة.

وهكذا فإن الذي جذبني للعمل الحر هو تسخير كل هذه الخبرات والدراسة في خدمة الناس وأراهم سعداء أو إني أساهم في حل أي مشكلة يواجهها أي إنسان.

● هل كانت لديك وظيفة حكومية قبل التفرغ للعمل الحر؟

- كنت استاذة بوزارة التربية، وقررت ترك الوظيفة دون أن تكون هناك صعوبة في اتخاذ هذا القرار، وإنما وجدت ان الاستمرار في عملي الرسمي قد يحول دون التفرغ بشكل جيد لعملي الحر.

● من أين جاءتك فكرة مشروع الـ «سبا»؟

- أساساً انا درست علم الطاقة وقد وجدت المشكلة الصحية في الكويت تتزايد بين الشباب ومن هنا قررت مواجهة مشكلة زيادة السمنة بين الشباب وقلت لماذا لا أقدم مشروعا يخدم الناس ويساعدهم في التخلص من هذا الكابوس المزعج ولماذا لا اجعل الناس تستفيد من خبرتي ودراستي ومن هنا قررت انشاء المشروع.

● ما الصعوبات التي واجهتك؟

- هناك صعوبات مادية واجتماعية ونفسية واجهتها خاصة ان المرأة الكويتية يتحفظ أهلها على خوض تجربة العمل الحر وقد واجهت مشكلة كبيرة، وفي البداية مع أهلي، الحين العكس فهم يدعمونني ويفخرون بعملي وما حققته من نجاح ووالدي بالذات الذي كان أكبر المعارضين أصبح يفخر بي ويتحدث عن نجاحي مع كثير من الزبائن.

وهناك صعوبات نفسية إذ ان المرأة الكويتية دائما مهاجمة وفي موضع الهجوم وعدم الثقة في قدراتها وعملها، في البداية لم أكن أجد ثقة من الناس بأنني قادرة على تقديم شيء مميز.

في حين المرأة الكويتية امرأة مثقفة متعلمة ذكية قادرة على العمل ولديها إرادة قوية ولكنها بانتظار الفرصة الملائمة والثقة من الآخرين ولا تجد من يدعمها.

والحمد للّه تخطيت كل هذه الصعوبات بما فيها الصعوبات المالية حيث إن مثل هذه المشاريع تحتاج للدعم المادي وقد وفرت السيولة اللازمة لمشروعي عندما كان صغيراً وحينما فكرت في مشروع كبير متطور كان لابد من التمويل المادي.

● ما بين تنفيذ المشروع وخروجه إلى النور كانت هناك بعض الخطوات فما هي؟

- أول خطوة كانت إجراء دراسة لفكرة المشروع دراسة مالية، دراسة اقتصادية وتسويقية، حيث وجدنا ان المشروع ناجح بنسبة ١٠٠٪ وبعد ذلك اتجهت لتقديم طلب للأفنيوز حيث واجهت صعوبات عديدة وشروطا كثيرة، والحمد للّه - والأمر يشرفني - انه رغم كل

• جوري المطيري مع م. وليد الشريعان و م. وسام النشرتي مصمم المشروع

هذه الصعوبات والشروط فقد قبلوني ووافقوا على إنشاء المشروع في الأفنيوز مما يجعلني افخر بهذا الانجاز المبدئي.

وقد لاحظت رغم تخوفي ان المسؤولين في الافنيوز أصبحوا راضين كامل الرضا عني وعن خبرتي وعما سأقدمه في المجمع من خدمات جديدة.

حيث كان لجوري سبا ثقل وسمعة طيبة في السوق، وبعد ذلك اتجهت نحو شركة هندسية لتصميم المشروع حيث أخذت الدراسة ٣ أشهر.

• كيف علمت بالتسهيلات التي يقدمها البنك الصناعي؟

– في بادئ الأمر كنت ابحث عن وسيلة للتمويل سواء من خلال شريك أو أي شيء آخر، وقد ارشدني أحد المحاسبين معي إلى محفظة الحرفيين في البنك الصناعي وقد تقدمت إلى البنك ولم يقصروا ولكن تأخرت المعاملة إلى نحو ٤ أشهر مما أربك المشروع، ولكن بعد ذلك صارت الأمور على ما يرام وقدم البنك كل المساعدة ودعموني وشجعوني والقرض كان بقيمه ٢٧٤ ألف دينار.

– ويعتبر البنك هو الجهة الوحيدة التي قدمت لي الدعم ولا توجد أي جهة أخرى ممكن أن تقدم لي أي دعم.

• هل شعرتِ بالندم على ترك الوظيفة الحكومية؟

– بقدر ما يعطي الإنسان في العمل الحكومي إلا أنه تواجهه العقبات والروتين الحكومي في التعامل ولذلك انا لم اندم ابدا.

• ما هي مشاكل تنفيذ المشروع التي واجهتها؟

– أول مشكلة واجهتني كانت في نظام العمل في الأفنيوز حيث العمل لازم أن يكون ليلاً من ١٢ ليلاً إلى السادسة صباحاً وهذا يعني ان العمالة لا تعمل إلا في هذا الفترة وهي مشكلة كبيرة واجهتنا، بالإضافة إلى مشاكل في التصميم مما اجبرنا على إعادته.

وواجهتنا مشاكل العمالة وهي مشكلة قائمة ومستمرة رغم الاعلانات التي ننشرها للحصول على العمالة اللازمة.

ونحن نتساءل عن سبب إغلاق باب جلب العمالة، حيث اننا حتى اليوم لا نجد العمالة المدربة اللازمة لتشغيل المشروع.

وقد اضطررت للاستعانة بالخدم وتحويلهم عن طريق الشؤون، فلماذا يجبروننا على مستوى متدنٍ من العمالة لماذا لا يفتحون الباب لجلب العمالة المدربة الخبيرة؟!

وهذه من أكبر المشاكل التي تواجهنا حتى اليوم رغم ان الافتتاح الأسبوع المقبل ومازلنا لا نجد العمالة الكافية لبعض الأقسام في المشروع.

• ماذا تقولين لبنات جيلك؟

– أقول لأي شاب أو شابة كويتية لديها فكرة مشروع لا تترددوا ولابد من المغامرة فالحياة مغامرة ومخاطرة إذا لم أقبل عليها فلا قيمة من الحياة ولا متعة فيها.

وإذا وقفت مكاني خوفا من المصاعب والمشاكل فلا معنى للحياة ولابد من القوة في مواجهة الصعاب والمشاكل.

وأقول للبنك الصناعي مشكورون ما قصرتم ويا ليت تدعمون كل الشباب الكويتي.

وأشكر مجلة الصناعة والتنمية وهي دائماً تجذبني عندما أراها لمحتواها الجيد دائما.

ASPEC

مصنع الخصوصية لكيماويات البناء

Specialities Construction Chemicals Factory

Founded on Concrete Commitment

KUMEX

SPECIALITIES EXPANDED مصنع الخصوصية

METAL FACTORY للشبك الممدد

EXCELLENCE THROUGH EXPERIENCE

YOUR PARTNER FOR QUALITY CONSTRUCTION CHEMICALS

الشبك الممدد واكسسواراتها مصقولة لتدوم

Expanded Metal Lath & Accessories tempered to endure

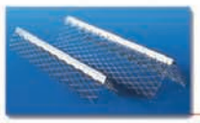
Angle Beads زوايا مساح

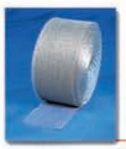
Coil Lath for Block Work شبك تقوية الطابوق (لفات)

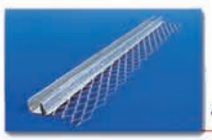
Architrave Bead نهاية حلق

Corner Lath (Mesh) الزوايا الشبكية الركنية (الداخلية)

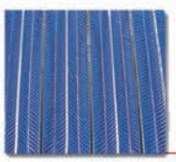
Rib Lath Sheets ألواح الشبك المضلعة

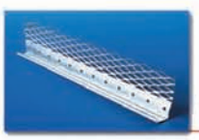
Plaster Stop نهاية المساح

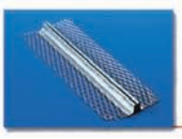
Control Expansion Joint (CEJ) وصلة تمدد

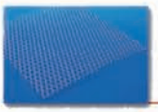
Expanded Metal Lath & Sheets شبك المساح الممدد

Amghara Industrial Area - P.O.Box. 23595 Safat 13096 Kuwait

Tel: +965 2456 5145 / +965 2456 5165 / Fax: +965 2456 5135

www.aspeckuwait.com - E-mail: technical@aspeckuwait.com

الكويت استضافت الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات التشييد ومواد البناء

عقدت اللجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات التشييد ومواد البناء اجتماعها الثاني عشر في الهيئة العامة للصناعة – دولة الكويت خلال الفترة من ٨-٩ ديسمبر ٢٠١٠م وأشرفت أمانة اللجنة الفنية التي تتولاها دولة الكويت على تنظيم الاجتماع وترأسه كل من المهندسة زكية جاسم الشمري رئيس اللجنة الفنية الخليجية وأمين اللجنة المهندسة مريم جمعان القطان، وشارك فيه ممثلو الدول الأعضاء في هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واعتذرعن عدم المشاركة ممثل سلطنة عمان والجمهورية اليمنية، كما مثل الأمانة العامة لهيئة التقييس الخليجية الدكتور سفيان الارحيم مدير إدارة المواصفات والمقاييس.

وقد تم اعتماد (٤٤) مشروعاً من خطة اللجنة لعام ٢٠١٠ م وتوزيع (٥) مشاريع لابداء الرأي ورفع (٣٦) مشروعاً للاعتماد للجنة العامة للمواصفات بهيئة التقييس الخليجية، وبذلك يكون نسبة إنجاز اللجنة الفنية ٩٠٪، كما تم الاتفاق على خطة اللجنة الفنية لعام ٢٠١١م بناء على توصيات كل من الاجتماع الرابع عشر للجنة العامة للمواصفات والاجتماع العشرين للمجلس الفني لهيئة التقييس الخليجية وفقا للبنود التالية:

١ – تحديث المواصفات الخليجية والتي لا تتوافر نصوصها لدى هيئة التقييس الخليجية باللغتين.

٢ – مراجعة وتحديث المواصفات الخليجية المعتمدة سابقا (مضى على اعتمادها خمس سنوات فأكثر).

٣ – اعطاء الاولوية لمواصفات منتجات المراد اصدار لوائح فنية لها والمرتبطة بالسلامة والصحة والبيئة وذلك من خلال تحديثها باللغتين و تحديد البنود المتعلقة بالسلامة والصحة والبيئة.

٤ - جميع مشاريع مواصفات طرق الاختبار المتبناة بلغة واحدة تنقل إلى المسار السريع وتعتمد كمواصفات وليس لوائح فنية ما لم تر اللجنة الفنية المختصة غير ذلك.

أما فيما يخص الكودات فقد اكدت اللجنة الفنية الخليجية TC6 على الالتزام بتوصيات المجلس الفني لهيئة التقييس الخليجية في اجتماعه العشرين بأن تقوم الامانة العامة بالتنسيق مع اعضاء المجلس الفني للطلب من الجهات المعنية في الدول الاعضاء بإحالة موضوع كود البناء الخليجي الموحد الى هيئة التقييس للاختصاص ، كما أكدت على توصيات وكلاء الوزارات المعنيين بشؤون الاسكان والبلديات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الحادي عشر المنعقد بدولة الكويت في ٨-٩ نوفمبر ٢٠١٠م بشأن كود البناء الخليجي الاول والمنعقد بدولة قطر في ١١-١٣/١٠/٢٠١٠م ، وأوصت اللجنة الفنية برفع الموضوع للجنة العامة للمواصفات للطلب من الامانة العامة بمتابعة التوصيات والخاصة بدعوة الجهات المعنية بكود البناء في كل دولة من الدول الاعضاء لطرح النقاط التالية:

١ - الاتفاق على تشكيل وفد وطني لتمثيل الدولة العضو في الاجتماعات التي سيتم الدعوة لها لبلورة تصور متكامل لكود البناء الخليجي الموحد ، وتسمية اعضائه ورئاسته ، على أن يراعى تمثيل جهاز التقييس الوطني في هذا الوفد.

٢ - وضع تصور وطني لكود البناء الخليجي الموحد وتوصيات لتحقيقه بناء على التجربة الوطنية وتوصيات المنتدى الاول لكود البناء الخليجي الموحد.

● توصيات عامة :

١ - قيام أمانة اللجنة الفنية بتوفير معجم مصطلحات معتمد متخصص في قطاع التشييد ومواد البناء الكترونيا.

٢ - توصية اللجنة الفنية الخليجية TC 6 إعطاء الأولوية للتنسيق مع اللجنة الخليجية للتحقق من المطابقة بشأن إعداد لائحة فنية تختص بمنتجات التشييد ومواد البناء بناء على مخرجات الاجتماع الخليجي الخاص بالإسمنت، وقد زود ممثل الامانة التقييس باللجنة قائمة المواصفات التي ستتضمنها اللائحة الفنية للمنتجات من لجنة المطابقة وسيتم رفعها إلى المنتدى لدراسة امكانية ادراجها ضمن خطة اللجنة.

٣ - طلب اعتماد مجال عمل اللجنة (TC6) المعدل من اللجنة العامة للمواصفات والذي تم تشكيله من المواصفات الصادرة عن ASTM وCEN بالإضافة إلى ISO.

٤ - تبني كل المواصفات القياسية المعتمدة من الدول الأعضاء عن طريق المسار السريع واعتبارها مواصفات قياسية خليجية، والطلب من الدول الأعضاء توفير هذه المواصفات ورفعها للاعتماد عن طريق المسار السريع لهيئة التقييس (وفقا للضوابط التي أصدرها المجلس الفني في اجتماعاته السابقة).

٥ - عقد دورات تدريبية وورش عمل وندوات تثقيفية بشان اعداد الكودات وكيفية تطبيقها.

٦ - عقد دورات تدريبية وورش عمل لكيفية استخدام المنتدى وادلة العمل المحدثة.

اعتمد ٤٤٤ مشروع مواصفات قياسية خليجية

الرياض تستضيف الاجتماع الـ ٢٠ للمجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عُقد الاجتماع العشرون للمجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في المملكة العربية السعودية في مدينة الرياض، وقد كان وفد الكويت برئاسة نائب المدير العام لشؤون المواصفات والخدمات الصناعية المهندس/ فهاد سحاب المطيري وعضوية كل من مدير إدارة المواصفات والمقاييس المهندسة/ عزيزة مال الله أحمد ومهندس مواصفات ومقاييس اختصاصي المهندس/ عدنان إبراهيم السلمان، وقد ترأس الاجتماع سعادة المهندس فهاد سحاب المطيري – نائب المدير العام لشؤون المواصفات والخدمات الصناعية رئيس الدورة الحالية للمجلس وحضر الاجتماع وفود كل الدول الأعضاء وبمشاركة الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي.

ورحب رئيس الاجتماع بالحضور، متمنيا لهم طيب الاقامة والتوفيق في أعمالهم، وقد خرج الاجتماع بعدة توصيات منها اعتماد خطط اللجان الفنية الخليجية للمواصفات لعام ٢٠١١، اعتماد مشاريع المواصفات القياسية الخليجية وعددها (٤٤٤) مشروعا، منها (٢٥٣) مشروع مواصفات قياسية خليجية، و(١٩١) مشروع تبني بالمصادقة عن طريق التبني بالمسار السريع. و إقرار عدد (١٩) مشروعا للوائح الفنية الخليجية، ورفعها للاعتماد من مجلس إدارة الهيئة الموقر.

وفي مجال المسؤولية المجتمعية، تم اعتماد توصيات الفريق الخليجي للمسؤولية المجتمعية في اجتماعه الخامس.

وقد وافق الاعضاء على اعتماد

المواصفات القياسية الوطنية للدول الأعضاء التي ليس لها مقابل خليجي كمواصفات قياسية خليجية عن طريق المسار السريع.

كما اطلع المجلس على مشروع التجمع الخليجي للمترولوجيا، ووافق على اعتماد ترشيح المهندس/ محمد أحمد الملا – مدير إدارة المقاييس في هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس لرئاسة التجمع الخليجي للمترولوجيا. كذلك اعتماد الخطة التشغيلية «Action Plan» للتجمع الخليجي للمترولوجيا لعام ٢٠١١م ، وتكليف رئيس التجمع بالبدء في تنفيذها.

وفي مجال التحقق من المطابقة اتفق الاعضاء على تحديد احتياجاتها التدريبية من البرامج التي حددتها الأمانة العامة للهيئة لذوي العلاقة بالمنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة (الجهات الرقابية والتشريعية والقطاعين العام والخاص،...)، بالاضافة الى تحديد المواعيد المناسبة لها لتتمكن الأمانة العامة للهيئة من القيام بتدريب جهات التعيين لديها على تنفيذ إجراءات تعيين جهات تقويم المطابقة المتقدمة لتقديم نشاطات التقويم طبقاً للمنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة.

والاتفاق على أن تقوم اللجنة الخليجية للتحقق من المطابقة بإعداد آلية موحدة للاعتراف المتبادل بين الدول الأعضاء بعلامات الجودة وشهادات المطابقة الصادرة منها، وعرضها على المجلس الفني في اجتماعه القادم.

ومن ناحية الخدمات الفنية، تم

تكليف الأمانة العامة للهيئة بالشروع في طباعة دليل المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية على أقراص مدمجة. و تقوم الدول الأعضاء بإدخال بيانات المواصفات القياسية الوطنية المقابلة للمواصفات القياسية الخليجية على النظام الإلكتروني الذي تُعده الأمانة العامة للهيئه حالياً. واعتماد الآلية الجديدة لإجراءات عمل الإخطارات ونقطة الاستفسار، وتكليف اللجنة التوجيهية لبناء وربط مراكز المعلومات بتضمين هذه الإجراءات في دليل إجراءات مراكز المعلومات.

وفي ختام الاجتماع، تقدم الحضور بخالص شكرهم وامتنانهم لسعادة المهندس/ فهاد سحاب المطيري- الوكيل المساعد نائب المدير العام لشؤون المواصفات والخدمات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة في دولة الكويت لحسن إدارته للاجتماع وعلى جهوده الكبيرة للتنسيق بين أجهزة التقييس الوطنية.

المنامة استضافت الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية

رحبت رئيسة اللجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية والمعدنية السيدة/ سلوانة عبدالمحسن بالسادة الحضور المجتمعين في مدينة المنامة – خلال الفترة ٢٦ – ٢٧ /١٠/ ٢٠١٠، وتمنت لهم طيب الاقامة والتوفيق في عمل اللجنة.

حيث انعقد الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية، وقد أشرفت أمانة اللجنة الفنية التي تتولاها مملكة البحرين / إدارة المواصفات والمقاييس / وزارة الصناعة والتجارة على تنظيم الاجتماع حيث يعقد اجتماع اللجنة الفنية الخليجية لقطاع المواصفات الميكانيكية بشكل دوري مرتين في السنة أو حسب الحاجة لعقده ، ويكون مستوى الحضور من مسؤولين مختصين و مهندسي أجهزة التقييس الوطنية في هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد اخرجت اللجنة أهم التوصيات التي تم الاتفاق عليها وهي الموافقة على متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة العامة للمواصفات. كما اقترحت اللجنة بان تتم إضافة رابط خاص بأدلة العمل الفني في منتدى اللجنة. و يتم استبدال المشاريع المذكورة ادناه بتسعة أجزاء من منظمة EN في خطة الإمارات لعام ٢٠١١م.

- معدات ملاعب الأطفال – الجزء الثالث: متطلبات الفحص والصيانة
- معدات ملاعب الأطفال – الجزء الثاني: متطلبات المواقع والتركيب
- معدات ملاعب الأطفال – الجزء الأول: المتطلبات العامة للسلامة.

كذلك تحويل المشروع الخاص بدولة الكويت « معدات اللحام بالقوس- أنظمة اللحام بالغاز والقطع بالبلازما «الى المسار السريع، على ان يحذف من خطة ٢٠١٠م. كما تم التأكيد على أن تسبق اجتماعات اللجنة الرئيسية لقطاع المواصفات الميكانيكية واللجنة الفرعية للمركبات والإطارات اجتماع اللجنة العامة للمواصفات بفترة كافية.

KIMMCO

From Nature...to Nature

KIMMCO Insulation - Comfort and Energy Savings for a Green World

www.kimmcoinsulation.com

Kuwait Insulating Material Manufacturing Co. is a major Mineral wool insulation solutions provider in the Middle East, Africa, and Asian countries, it manufactures and supplies Thermal, Acoustical and Fire-resistant insulation products with the highest international standards. KIMMCO is committed to manufacture sustainable and eco-friendly insulation products that contribute to greener future. KIMMCO is a licensee of Saint Gobain, Isover and have supplied insulation Material for BURJ KHALIFA and MASDAR.

Visit Us at Stall 8B 361 at The Big 5 Show, Dubai

الكويت قدمت عريضة عبرت فيها عن موقفها بشأن تسجيل المواد الكيماوية

لجنة العوائق الفنية أمام التجارة TBT انعقدت في جنيف خلال الفترة من ٣-٢٠١٠/١١/٤

عقدت لجنة العوائق الفنية للتجارة (TBT) اجتماعها الدوري في جنيف خلال الفترة من ٣-٢٠١٠/١١/٤ في مقر منظمة التجارة العالمية (WTO) في مدينة جنيف.

وقد شاركت دولة الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة بوفد مكون من:

- م. فلاح الحجرف
رئيس قسم تنمية وضبط الجودة
- م. رجاء السويدي
كبير مهندسي مواصفات ومقاييس

وقد تم في الاجتماع مناقشة المواضيع التالية:

- تنفيذ وإدارة اتفاقية إزالة العوائق الفنية (TVT):

- قام عدد من أعضاء منظمة التجارة العالمية بالإبلاغ عن مخاوف محددة عن بعض الصناعات والاخطارات المقدمة من بعض الدول الأخرى، حيث جرى مناقشة هذه المخاوف التي قد تؤثر على تبادل التجارة بين الدول.
- كما قدمت دولة الكويت عريضة عبرت فيها عن موقفها وموقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شأن البرنامج الأوروبي لتسجيل المواد الكيماوية (REACH).

وهذا الموقف يعبر عن عدم وضوح هذا البرنامج الذي يثير القلق لدى الدول المصدرة والمنتجة للبترول، وذلك فيما يتعلق بالآثار المحتملة والناجمة عن التجارة في المواد الكيمياوية ولاسيما البتروكيماويات.

وكذلك المطالبة بتوضيح هذا البرنامج والاحتفاظ بالحق في المستقبل باتخاذ مختلف الإجراءات والتدابير اللازمة التي تتيحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

هذا وقد قدمت العديد من الدول الأخرى اعتراضها على هذا البرنامج ومنها اليابان، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الأرجنتين، والصين.

- وفي مجال تبادل الخبرات:

- قد تم الاستعراض الخامس للمجموعات وتقديم التوصيات للعمل المستقبلي على ضوء التأكيد على تطوير تنفيذ تطبيق اتفاقية TBT شاملا اللوائح الفنية وعمليات تقييم المطابقة، وقد قام الأعضاء بمواصلة تبادل الخبرات.
- التأكيد على مواصلة تطبيق كل بنود الاتفاقية ومنها الممارسات التنظيمية الجيدة، طرق تقييم المطابقة، المواصفات، الشفافية، المساعدات الفنية، والمعاملة التفضيلية الخاصة.

الفن في صناعة الكرتون .....

حالياً في أمغره الصناعية

مصنع كويت بوكس

احدى شركات بيت الأوراق المالية

- صناديق RSC
- صناديق الحقائب
- صناديق التعبئة
- صناديق الشحن
- صناديق البيتزا
- صناديق الخضروات

تليفون: ٢٤٥٧٣٦٩٦ / ٢٤٥٧٣٦٩٥ / الخط الساخن: ٦٧٠٠٠٣٢٣ / فاكس: ٢٤٥٧٣٦٩١ / الإيميل : info@kuwaitboxes.com
www.kuwaitboxes.com

الدوحة استضافت الاجتماع الـ ٣٠ للجنة الدولية للمواصفات والمواد والمعدات والمنشآت البحرية المستخدمة لصناعة النفط

استضافت العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة من ٢٦-٢٨/١٠/٢٠١٠ الاجتماع الـ ٣٠ للجنة الدولية للمواصفات والمواد والمعدات والمنشآت البحرية المستخدمة لصناعة النفط والغاز والبتروكيماويات ISOTC67، حيث تختص هذه اللجنة الفنية الدولية ISOTC67 بمواصفات المواد والمعدات والمنشآت البحرية المستخدمة لصناعة النفط والغاز والبتروكيماويات.

وقد انعقد الاجتماع بحضور رئيس اللجنة الدولية وأمينها وأعضائها ورؤساء اللجان الفرعية ورؤساء فرق العمل، بالإضافة لممثلي الدول الأعضاء في هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثلين عن شركات ومؤسسات النفط والغاز لدول الخليج العربية.

وقد شارك وفد دولة الكويت برئاسة المهندس/ فيصل سليمان الشرجي - مهندس مواصفات ومقاييس أول - إدارة المواصفات والمقاييس و عضوية كل من:

المهندس/ حمزة أحمد - رئيس قسم المواصفات - شركة نفط الكويت (KOC).

المهندس/ فيصل ميرزا - كبير مهندسي مقاييس - شركة نفط الكويت (KOC).

المهندس / أحمد الصلال - رئيس فريق تطوير المنتجات وضبط الجودة - مؤسسة البترول الكويتية (KPC).

وتم افتتاح الاجتماع من قبل السيد/ د. محمد بن سيف الكواري - مدير عام شؤون المختبرات والمواصفات - ثم

ألقى السيد / م. سيف النعيمي - رئيس اللجنة الفنية الخليجية لمواصفات صناعة النفط والغاز - كلمة ترحب بالحضور، ثم شرح السيد / Neil Reeve - رئيس اللجنة الفنية الدولية للمواصفات و المواد والمعدات والمنشآت البحرية المستخدمة لصناعة النفط والغاز والبتروكيماويات - آخر أعمال وأنشطة اللجنة ISO TC 67.

وقد قام رؤساء اللجان الفرعية و فرق العمل التابعون للجنة الدولية ISO TC 67 بعرض تقارير لسير عملهم عن السنة السابقة ثم تم اعتمادها من قبل اللجنة .

فيما قام السيد / د. مؤيد العجاوي - أمين اللجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات صناعة النفط والغاز - بتقديم تقرير مفصل عن عمل اللجنة الخليجية GSO TC 7 والمواصفات التي اعتمدت خلال عملها الممتد لثلاث سنوات ، وقد لاقى التقرير الاستحسان والثناء من قبل رئيس اللجنة الدولية وأعضائها.

وتم تقديم عرض تقديمي من قبل السيد / م. ياسر أبو العمرين - قطر للبترول - والسيد / م. فيصل ميرزا - شركة نفط الكويت - عن المواصفة الخليجية « التبطين الداخلي لصهاريج الفولاذ للتخزين فوق الأرض» ، حيث إن هذه المواصفة رفعت للجنة الدولية ISO TC 67 لدراستها واعتمادها كمواصفة دولية.

وأوصى ممثل دولة الكويت في اللجنة الدولية ISO TC67 السيد/ حمزة أحمد - رئيس فريق عمل المقاييس - شركة نفط الكويت - بتفعيل تبادل المعلومات والمواصفات بين شركات النفط والغاز واللجنة الفنية الدولية.

وتم تنظيم زيارة ميدانية لمدينة راس لفان النفطية.

Dasco

قطاع صبغ البودر و ألوان الخشبية
Powder Coating & Woodall Division

Authorized Dealer وكيل معتمد

Maintenance Available 24 Hours
خدمة الصيانة ٢٤ ساعة
Tel: 66777889

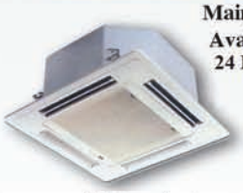

قطاع انتاج فتحات التكييف المركزي و فلاتر الهواء - (الجريلات و الدفيوزر)
Central A/C Ducts (Grills & Diffusers) - Air Filters Division
Tel: 24839911 Fax: 24815498
E-Mail: Grills.dasco@marafiegroup.com

قطاع مقاولات التكييف المركزي (أعمال التهوية و الصيانة)
Central A/C Production, Installation, Contracting (Ventilation & Maintenance)
Tel: 24823000 - 24615701 Fax: 24823111
E-Mail: HVAC.dasco@marafiegroup.com

قطاع المبيعات التجاري و التهوية و اكسسوارات الألمنيوم
Commercial Sales, Ventilation & Aluminum Accessories
E-Mail: Commercial.dasco@marafiegroup.com
Tel: 24615582 Fax:24815498

قطاع الألمنيوم (الباب و الشباك)
Aluminum (Doors & Windows) - Production & Installation Division
E-Mail: Aluminum.dasco@marafiegroup.com
Tel: 24744001 - 24615660 Fax: 24723521

شركة هندسة وصيانة التكييف - داسكو - ش.م.ك.م
DUCTING & SERVICING CO. DASCO - K.S.C.C
ص.ب : ٦١٩٢ حولي ، 32036 الكويت - تلفون : ٢٤٦١٥٥٠٠-٢٤٨٣٩٩١١ (٩٦٥) - فاكس : ٢٤٦١٥٥٠٣ - ٢٤٨١٥٤٩٨(٩٦٥)
Web Site: www.dasco.com.kw E-Mail: Info.dasco@marafiegroup.com

قطاع التشييد والبناء يعد من القطاعات الحيوية المؤثرة في الحركة الاقتصادية

اللجنة الوطنية لكودات البناء بدولة الكويت تعمل على تطوير القطاع

شهدت البلاد خلال الخمسين سنة الماضية تطورا عمرانيا سريعا، تمثل في إقامة مجموعة كبيرة من المباني وتنفيذ المشاريع استجابة للازدهار الاقتصادي الذي شهدته المنطقة ومواكبا لعجلة التطور المستمر.

هذا التطور السريع لم يواكبه ويوازيه تطور أو تغيير في أنظمة وقواعد التحكم والضبط لأعمال التشييد والبناء، الأمر الذي خلف العديد من المشاكل التي انعكست بآثارها السلبية على التي تم تنفيذها في هذه الحقبة من الزمن.

إن قطاع التشييد والبناء يعتبر من أهم القطاعات الحيوية التي تتأثر وتؤثر وبصورة مباشرة على الحركة الاقتصادية في البلاد، لذا فإن ذلك الأمر يحتم علينا ضرورة دراسة كل السبل واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تعمل على تطوير هذا القطاع والارتقاء بمستواه، من خلال إعداد وتوثيق وإصدار النظم الخاصة بتصميم وتشييد المباني ومن ناحية أخرى إعادة النظر في اللوائح المنظمة لأعمال التخطيط والبناء.

إن عملية استحداث وتطوير المواصفات المرجعية القياسية وإعداد النظم جزء لا يتجزأ من عملية تطوير صناعة التشييد والبناء، هذه المواصفات والنظم التي وضعت وطبقت من قبل مؤسسات حكومية ومنظمات وهيئات مهنية مستقلة لتحقيق الحد الأدنى من الجودة والكفاءة النوعية وضمان الصحة والسلامة العامة والعمل على تنظيم العلاقة بين جميع الأطراف المعنية، حيث يتم إصدار هذه النظم، إما بواسطة تشريع من قبل السلطات المحلية أو من خلال إصدارها كوثيقة مرجعية يمكن الاعتماد عليها في القضايا التفاوضية والتعاقدية والرجوع إليها لحل النزاعات والخلافات المتعلقة بأعمال التشييد والبناء.

ويتضح لنا هنا أهمية وجود منظومة أو مدونة للبناء تحدد ضوابط واشتراطات تصميم وتشييد المباني للمحافظة على الأملاك ولضمان سلامة مستغلي المباني ومرتاديها وتوفير بيئة صحية مناسبة.

لقد أصبحت الحاجة ملحة في الوقت الحالي بأن يكون هناك جهاز مركزي للتعامل مع كودات البناء على المستوى الوطني، يتولى وضع السياسات العامة والإجراءات والخطط التنفيذية وإعداد وتوثيق وإصدار ونشر كودات البناء والعمل على تنسيق الجهود،والتدقيق على جميع أنشطة المؤسسات المعنية بالدولة ذات العلاقة بكودات البناء، واتخاذ اللازم نحو تطوير قدرات الكوادر الوطنية للتعامل مع كودات البناء.

أصدر مجلس الوزراء الكويتي قراره رقم (٦٦٣/رابعا) بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٧: الموافقة على تشكيل (لجنة وطنية موحدة) برئاسة بلدية الكويت تعنى بإعداد كودات بناء وطنية بمساهمة كل الجهات ذات العلاقة والاهتمام، ونشر التوعية بأهمية استخدام مثل هذه الكودات بين أفراد المجتمع، على أن تقوم بلدية الكويت بموافاة مجلس الوزراء بالتشكيل المقترح وتحديد الجهات المطلوب مشاركتها في اللجنة المذكورة حتى يتسنى اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وعقدت اللجنة اجتماعاتها برئاسة وزير الاشغال ووزير الدولة لشؤون البلدية الدكتور

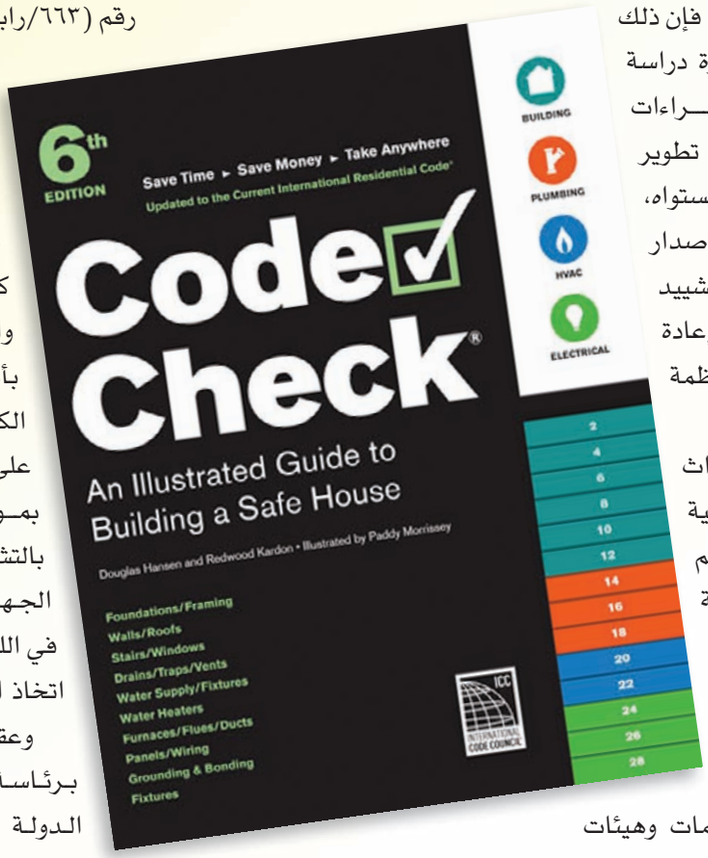

فاضل صفر، الذي أعطى اللجنة عنايته واهتمامه ووجهها بتوجيهاته الكريمة ودعمه غير المحدود لتذليل أي صعوبات تواجهها اللجنة أثناء تأدية عملها، وقد تم تشكيل فريقي عمل للجنة، الفريق الاستراتيجي الذي يعمل على وضع الخطة الاستراتيجية لعمل اللجنة، وتكليفها بعمل مشروع قرار تشكيل اللجنة الوطنية تحت مسمى «المركز الوطني لكودات البناء» ووضع المواد المنظمة لأعمالها وعرض المشروع بشكله النهائي للإقرار، ويعمل الفريق الفني على جمع المعلومات وتصنيفها وتحديد اللجان الفنية وفرق العمل حسب الاولويات التي تحددها اللجنة الاستراتيجية وكذلك رفع تقارير دورية بهذا الشأن، وقد حدد الفريق الاستراتيجي تحديث الكودات المتوافرة حاليا بدولة الكويت ككود الطاقة، والخرسانة والاطفاء، بالإضافة للتجهيز لإعداد كود المباني الخضراء والتي بدأت بها فعليا اللجان الفنية.

وقد أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢ قرار رقم (١١٤٥) المتضمن الموافقة على مقترح تشكيل اللجنة الوطنية لإعداد كودات البناء الوطنية لدولة الكويت برئاسة بلدية الكويت وعضوية كل من (وزارة الاشغال العامة، وزارة الكهرباء والماء، المؤسسة العامة للرعاية السكنية، الادارة العامة للإطفاء، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، بلدية الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية، جامعة الكويت، الهيئة العامة للصناعة) ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص تم ترشيحهم عن طريق اللجنة وعضوين من جمعيات النفع العام ذات الصلة، على ان تمارس كودات البناء الوطنية على أحد المشاريع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيل اللجنة حيث تمثل المهندسة مريم جمعان القطان كبير مهندسي المواصفات والمقاييس الهيئة العامة للصناعة في تلك اللجنة.

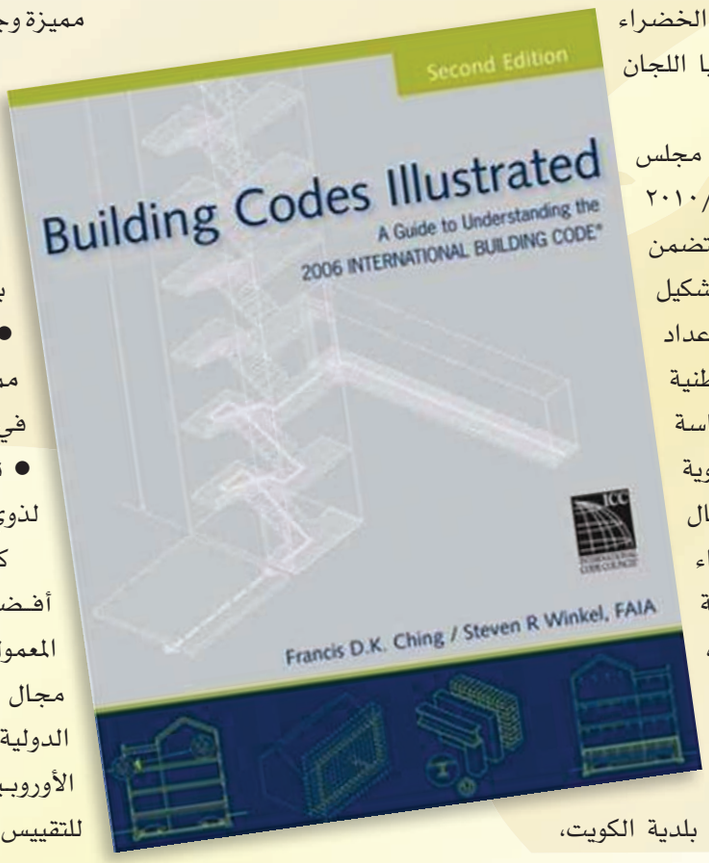

وللجنة الوطنية للكودات نشاط حثيث وبارز في الجانب الاعلامي، حيث يسير ضمن خطة إعلامية مدروسة، فمنها على سبيل المثال لا الحصر عقدعدة ورش لكودات البناء وكودات البيئة الذكية ومنها ورشة عمل حول (المدن الذكية)، وعرض مرئي لتجربة المملكة العربية السعودية في إعداد الكودات، بالإضافة للتصريحات الصحافية التي يصرح بها المهندس القديرعبد الكريم الزيد رئيس مكتب المتابعة التابع لوزير الدولة لشؤون البلدية.

ومن أهم مشاركات اللجنة الوطنية لإعداد كودات البناء منتدى كود البناء الخليجي الأول الذي عقد بدولة قطر بالدوحة في الفترة من ١١-١٣/١٠/ ٢٠١٠، وقد تقدمت اللجنة بأوراق عمل مميزة وجديرة بالاهتمام تم استعراضها في المنتدى، وأشاد بها المشاركون وتلك الاوراق في المواضيع التالية:

- تطور تشكيل اللجنة الوطنية لإعداد كودات البناء بدولة الكويت.
- منظور وتطوير وتطبيق مدونة ممارسات الحفاظ على الطاقة في المباني لدولة الكويت.
- تهيئة المباني لسهولة ارتيادها لذوي الاحتياجات الخاصة.

كما اطلع المشاركون على أفضل التجارب والممارسات المعمول بها على مستوى العالم في مجال التشييد والبناء، مثل المنظمة الدولية للتقييس «ISO»، والمفوضية الأوروبية «EC» واللجنة الأوروبية للتقييس «CEN» والجمعية الأمريكية

الدولية للفحص والمواد «ASTM» ومجلس الكودات الدولي «ICC» وهيئة المواصفات الأسترالية «SA» والسلطة الوطنية الأمريكية للحماية من الحريق «NFPA» ومعهد المواصفات التركي «TSE»، وذلك لنشر الوعي بأهمية تطبيق تلك الممارسات والأنظمة العالمية في هذا المجال لتأسيس بنية تحتية للجودة في الدول الأعضاء دعماً لصناعة مواد البناء والنهضة العمرانية، وذلك من خلال التعريف بمشروع كود البناء الخليجي ومتطلباته،وقد تم تقديم عرض متكامل لكودات البناء الوطنية المتوافرة، وتقدير حجم الجوانب المشتركة بينها وحصر الجوانب التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة أملاً في التوصل إلى كود موحد للبناء لكل الدول الأعضاء.

وقد خرج المنتدى بعدة توصيات ومن أهمها بالنسبة لإعداد الكودات كالتالي:

١. أهمية التعاون مع هيئات الكود الدولية في خطة عمل مشتركة للاستفادة من تجاربها الاقليمية في تطوير مشروع كود البناء الخليجي الموحد والنظر لكودات البناء الدولية والوطنية على أساس انها مكملة لبعضها البعض ولخدمة أغراض محددة اكثر من كونها تنافسية فيما بينها.

٢. حث المشاركون القطاع الخاص والجمعيات الهندسية والمهنية في الدول الأعضاء على المشاركة في اللجان الفنية المتخصصة بالخبراء والمختصين لديه، وكذلك المساهمة في فعاليات وانشطة الكود، وذلك بتنظيم رعاية المنتديات والمؤتمرات والاجتماعات وغيرها.

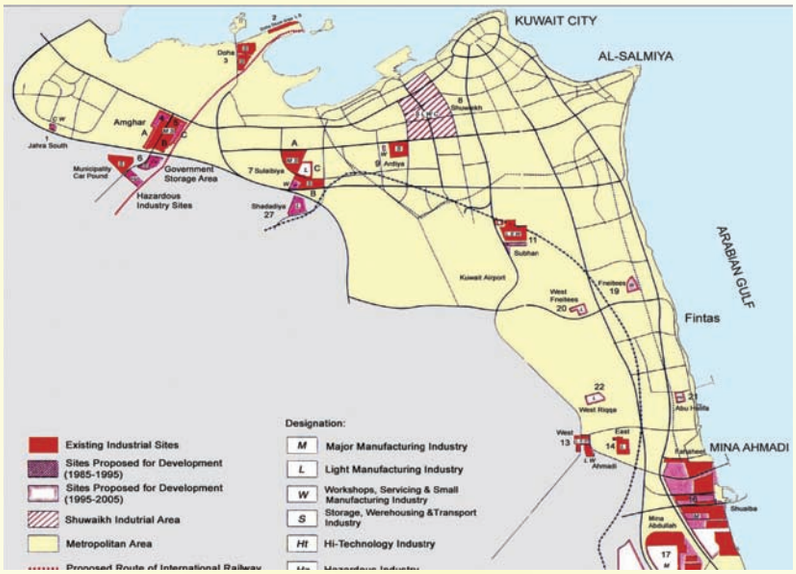

٣. التركيز على المتطلبات والاشتراطات الأساسية المغطاة حاليا في كودات البناء المتوافرة في الدول الأعضاء وتجهيز البنية التحتية (آليات تطبيق الكود، تدريب، توعية) ثم الانتقال للتطبيقات والاشتراطات الخاصة المقترح إضافتها لمشروع الكود، مثل المنشآت القائمة والاحتياجات الخاصة والتنمية المستدامة والمباني ذات الطوابق المتعددة والمباني الذكية وتكنولوجيا الخرسانة المتقدمة والمواد الإنشائية المعاد تدويرها والكوارث الطبيعية والصيانة واعادة التأهيل والوسائل الترشيدية والمباني منخفضة التكاليف.

٤. العمل على اصدار ترجمة أجزاء كود البناء الخليجي الموحد فور اكتمالها إلى اللغة العربية وكذلك التوصية لوزارات التربية والتعليم لإدراج مفاهيم مبسطة عن كود البناء في مراحل التعليم واشراك الجامعات ومراكز البحث العلمي في دراسات التطوير والدراسات المقارنة، وتوسيع دائرة المشاركة من القطاعات الحكومية والخاصة وأصحاب المصلحة في مراحل إعداد الكود.

Sultan Triveni Gen. Trdg. & Contg Co. W.L.L.

FOR ALL PACKAGING MACHINES & MATERIALS

شركة سلطان تريفني للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.

حلول لجميع أنظمة التعبئة والتغليف

Sauven EXTEND minipack-torre CRYOVAC Sealed Air Corporation KOMET

- Stretch Film
- Shrink Film
- PVC Shrink Film
- Bubble Film
- Strapping Rolls
- Clear & Brown Tape
- Vacuum Pouches
- Cling Film

جهاز تفريغ الهواءعند تعبئة المنتج
Vacuum Packing Machine

ماكينة لحام أتوماتيك
Table Top Automatic Sealer

طابعة سريعة للطباعة على العبوات
Codajet 6000 Inkjet Printer

ماكينة لحام
Foot Sealer

جهاز كشف معدات معدنية
Converyer Systems For Metal Detectors

ماكينة تغليف أتوماتيك
Automatic Magazine Packing Machine

مواد التغليف الاستهلاكية
Packaging Consumables

جهاز تغليف الطبليات للشحن و التصدير
Pallet Wrapping Machine

جهاز تغليف حراري نصف أتوماتيك
Ecomodular Sealer + Tunnel

ماكينة تغليف افقية
Horizontal Flow Wrapper

جهاز تغليف حراري
Shrink Wrapping

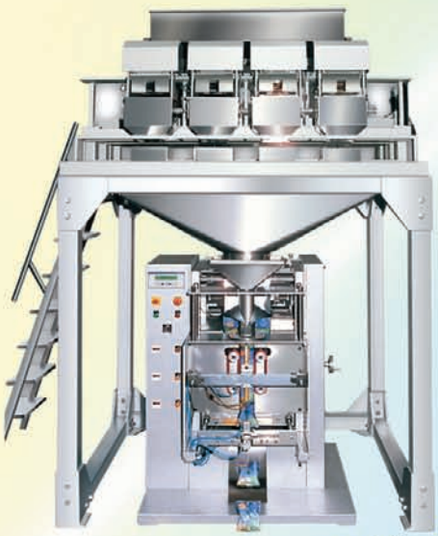

جك إلكتروني (رافعة صغيرة)
Fork Pallet Scale

ماكينة إغلاق الكراتين بالتيب
Carton Sealing Machine

ماكينة تعبئة الحبوب
Vertical Form Fill Seal Machine

Tel.: 24759755 - 24734321 - 24749036 - 24749034 - 24759840. Fax: 24734320, 24713485
P. O. Box: 595, Farwaniyah 81016 - Kuwait.
E-mail: sales@sultantriveni.com, info@sultantriveni.com www.sultan-international.com

Sultan International Electronics Co. W.L.L. SIE شركة سلطان العالمية للإلكترونيات ذ.م.م

LAUREL
NEMO
DIGI
MEGATEX
ROTOTYPE
HUIJIN

ماكينة عد وكشف التزوير
Note Counter with Counterfeit Detection

ماكينة عد العملة المعدنية
Coin Counter (الخردة)

ماكينة عد العملة الورقية
Note Counter

ماكينة فرز العملة ذات ثمان خانات
8 Pockets Note Sorter

ماكينة فرز العملة ذات الخانتين
2 Pockets Note Sorter

ماكينة عد ولف العملة المعدنية
Coin Counting and Wrapping (الخردة)

طابعة باركود
Barcode Printer

ماكينة ربط العملة الورقية
Notes Strapping Machine

ماكينة طي المراسلات
Auto Mailer

ماكينة إصدار الشيكات
Cheque Book Maker

موازين إلكترونية
Weighing Scales

Moving Text Display

شاشات إعلانية متحركة

شاشة عرض أسعار العملات
Exchange Rate Board

أجهزة تنظيم الدور
Queue System

قاعدة مسطحة
Platform Scale

مقياس رافعة
Crane Scale

Tel.: 24759755 - 24734321 - 24749036 - 24749034 - 24759840. Fax: 24734320, 24713485
E-mail: info@sultan-international.com www.sultan-international.com
P. O. Box: 595, Farwaniyah 81016 - Kuwait.

TOWELL
إحدى شركات مجموعة تاول العالمية القابضة
SUBSIDIARY OF TOWELL INTERNATIONAL HOLDING

دراسة أعدتها "الهيئة" لمتابعة تطور الصناعة المحلية

نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت

يعد القطاع الصناعي أحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها الاقتصاديات الحديثة. ومن هذا المنطلق فقد حرصت دولة الكويت رغبة منها في تنويع هيكل الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، على توفير جميع الإمكانيات لتنمية هذا القطاع وتطويره، ومنها إنشاء الهيئة العامة للصناعة كجهة مسؤولة عن تنمية وتنظيم القطاع الصناعي والاشراف عليه والنهوض به بما يتماشى مع الأهداف العامة لخطط التنمية والاقتصادية.

وقد حرصت الهيئة العامة للصناعة على تنفيذ الدور المناط بها من خلال العمل على تحقيق العديد من الأهداف التي توجت بوضع استراتيجية عامة للصناعة للعقد الزمني القادم، كما قامت بصياغة العديد من البرامج الرئيسية والفرعية لتنفيذ هذه الأهداف، وذلك وفق سلسلة من خطط العمل قصيرة الأجل لتصب جميعها في خدمة هذا القطاع والمستثمرين فيه.

وفي هذا الإطار فقد تبنت الهيئة العامة للصناعة ضمن خطة برنامجها أحد الأهداف الاستراتيجية التي تعنى بتشكيل قاعدة معلوماتية للصناعة المحلية وهو مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت، وذلك إدراكا منها لدور المعلومات في تنمية هذا القطاع، وتطبيقا لما نصت عليه المادة رقم (٣٠) من قانون الصناعة رقم ٥٦ لعام ١٩٩٦، في أن تقوم الهيئة العامة للصناعة بإجراء مسح صناعي للبلاد بصفة عامة وعند الحاجة لذلك، وكذلك المادة (٢٤) من القانون بأن تلتزم المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام قانون الصناعة، وفقاً للقواعد والإجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية، بأن توافي الهيئة بميزانيتها وحسابها الختامي، والتقارير الدورية، والمعلومات، والإحصاءات التي تطلبها الهيئة، واستنادا إلى أحد اختصاصات الإدارة الذي يفعل المادة (٣٠) المذكورة، وتهدف إلى استكشاف الواقع الصناعي في البلاد لرصد الجوانب الإيجابية لتشجيعها والجوانب السلبية لتذليل مسبباتها، بالإضافة إلى رغبة الهيئة في تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: هو في توفير المعلومات والمؤشرات الصناعية التي تساعد صانعي القرار وواضعي السياسات الصناعية على صياغة القرارات والسياسات المناسبة.

الهدف الثاني: في تفعيل التواصل المستمر بين الهيئة العامة للصناعة والمنشآت الصناعية على اختلاف أشكالها.

الهدف الثالث: في متابعة تطوير الصناعة المحلية تقييم الآثار التي تخلفها التغيرات المحلية والعالمية على القطاع الصناعي بشكل عام.

وتحقيقها لهذه الأهداف فقد قامت الهيئة العامة للصناعة عام ٢٠٠٠ بإجراء أول مسح صناعي منذ إنشائها، حيث تم تشخيص وضع القطاع الصناعي في الدولة، ثم تبع ذلك مشروعا مسح صناعي للأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ وذلك وفق خطة عمل محددة لتنفيذ عملية المسح الصناعي.

يتم انجاز مشروع المسح الصناعي من خلال مراحل متتالية هي كالآتي:

١ – إعداد استمارة المسح الميداني.

٢ – توزيع الاستمارة.

٣ – الإعلان عن مشروع المسح الصناعي.

٤ – تحديد عدد المنشآت الصناعية المرخصة من قبل الهيئة.

٥ – حجم مجتمع المشروع.

٦ – تشكيل فرق العلم.

بعد الانتهاء من جمع المعلومات الأولية لابد من توفير خدمات التحليل الاحصائي لتحويل البيانات الأولية إلى معلومات يستند إليها في اتخاذ القرارات وتتطلب إعطاء معنى للبيانات عن طريق توليفها وتحليلها. وتتبلور المعرفة عن طريق الربط بين المعلومات وبين الحالة الأصلية من أجل وضع التفسيرات واستخلاص الدروس من أجل اتخاذ القرارات ويقوم المستشار الاحصائي بتحليل المعطيات بمجرد الانتهاء من تجميعها، حيث يصبح بالإمكان جدولة هذه المعطيات الكمية، وانجازها، وتحويلها إلى مخططات، كما يمكن تصنيف المعطيات النوعية ومراجعتها.

وفي المسح الصناعي الأخير الذي أجرته الهيئة تم التوصل إلى النتائج والمؤشرات التالية:

الترتيب القطاعي للمنشآت الصناعية:

تشير نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي إلى أن نشاط صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول والذي شكل (٢٢,٣٪) وبعدد (١٢٩) منشأة قد استأثر بأعلى نسبة من حيث عدد المنشآت الصناعية العاملة في دولة الكويت، ويضم هذا النشاط صناعة الأسمنت ومنتجاته كالبلاط والطابوق ومواد البناء المختلفة.

يلي هذا النشاط من حيث عدد المنشآت القائمة نشاط الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك، وبلغ عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط (١١٤) وبنسبة (١٩,٧٪).

جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٥,٦٪) الصناعات المعدنية الأساسية، وتشمل صناعة القضبان والمنتجات المعدنية المختلفة. ثم جاء نشاط صناعة المنتجات الكويتية المصنعة، واحتل المرتبة الرابعة، وبنسبة (١١,٢٪) وبعدد (٦٥) منشأة، يضم هذا النشاط تشكيلة واسعة من المنتجات كالهياكل المعدنية والأواني المنزلية والأجهزة الكهربائية وإنشاءات المباني من الحديد والألمونيوم، ثم يأتي بعد ذلك مجموعة المنشآت التي تمارس نشاطا في الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة (١٠,٦٪)، وبلغ عدد المنشآت فيها (٦١) منشأة، وقد بلغت نسبة قطاع صناعات الخشب ومنتجاته (٩,٢٪)، وبعدد منشآت (٥٣) منشأة؛ ثم يلي ذلك نشاط الورق والطباعة والنشر بنسبة

(٧,٨٪)، ونشاط المنسوجات والملبوسات والمنتجات الجلدية (٢,٩٪)، والصناعات الأخرى المتفرقة (٠,٧٪).

مساحة الأراضي الصناعية:

تفاوتت مساحة الأراضي الصناعية التي تقع عليها المنشآت الصناعية في دولة الكويت طبقاً لنتائج المسح الصناعي لعام ٢٠٠٨م؛ فهناك (٥٢) قسيمة (٧,٩٪) ذات مساحة أقل من ١٠٠٠م٢، وهناك (٣٣١) تقع على أراضي مساحتها بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠م٢، و١٠,٠٠٠م٢ (١٩,٨٪) من مجموع القسائم المختلفة، وهناك (١٤١) قسيمة مساحتها أكثر من ١٠,٠٠٠م٢ وتمثل (٢١,٥٪). ومن الجدير بالذكر أن العديد من المنشآت لديها أكثر من موقع، وعليه فإن عدد المواقع أكثر من عدد المنشآت.

تاريخ بدء الإنتاج:

بلغ عدد المنشآت الأقدم، التي بدأت إنتاجها قبل عام ١٩٦٠م، (٩) منشآت؛ ثم تزايدت في الأعوام بعد ١٩٦٠م إلى ١٩٦٩م إلى (٦٩) منشأة. وبلغ منشآت القطاع الصناعي التي بدأت إنتاجها في فترة السبعينيات (٩٧) منشأة، وفي الثمانينيات (١٤٢) منشأة، وفي التسعينيات (١٢٨) منشأة، وبلغ عدد المنشآت التي بدأ الإنتاج فيها في القرن الحالي (١٣٩) منشأة، وبنسبة (٢٤,٢٪).

الإدارة حسب جنسية المدير المسؤول:

تشير نتائج المسح الصناعي أن (٦٥,٧٪) من المديرين للمنشآت الصناعية في دولة الكويت من الكويتيين، وأن نسبة قليلة من المديرين هم من الخليجيين، و(٢١,٩٪) لكل قطاع، عدا نشاط المنسوجات والملبوسات التي بلغت نسبة المديرين العرب فيها (١١,٥٪)، معظمهم يعملون في نشاط المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول، حيث بلغ عدد المنشآت ذات الإدارة الأجنبية بهذا النشاط (٢٥) منشأة.

القوى العاملة:

بلغ عدد العاملين في النشاط الصناعي (٧٥٨٤١) عاملا معظمهم من العمالة الوافدة (٦٧٨٤٤)، وبنسبة (٨٩,٥٪). وتتركز معظم العمالة في قطاع الصناعة المعدنية الأساسية بعمالة تقدر بـ(١٦٦٨٩) عاملا، والصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط بعدد (١٩٧٨٩) عاملا، والمشروبات والتبغ بعدد (١٣٨١٩) عاملا، ثم النشاط الصناعي التعديني غير المعدني بـ(٩٩٥٢) عاملا، فقطاع الصناعات المعدنية المصنعة بـ(٩٢٢٤) عاملا. ويلاحظ نسبة العمالة الكويتية متضخمة هنا نظرا لشمول المسح الاقتصادي لعام ٢٠٠٨م على منشآت صناعية حكومية كشركة البترول الوطنية، وشركتي الصناعات البترولية، وشركة ناقلات النفط، وشركة مطاحن الدقيق الكويتية؛ وهذه المنشآت تطبق مبدأ الاحلال في تعيينات موظفيها. وإذا استبعدت هذه المنشآت، فإن عدد العاملين في المنشآت الأخرى هو (٦٧٤٣٤) عاملا، منهم (٦٤٠٨٣) عمالة وافدة وبنسبة (٩٥٪).

تصنيف المنشآت طبقا لعدد العمالة:

بلغ عدد المنشآت التي لديها أقل من (٢٠) عاملا (٦١) منشأة، وتشكل نسبة (١٠,٦٪)؛ بينما بلغت نسبة المنشآت التي لديها ٢٠-٤٩ عاملا (٣٤,٦٪)، وبعدد قدره (٢٠٠) منشأة، ومثلت أكبر فئة في العينة التي شملتها الدراسة. وبلغ عدد المنشآت التي لديها أكثر من (١٠٠) عامل (١٧١) منشأة. وبنسبة (٢٩,٦٪)، وتشكل الصناعات المعدنية الأساسية أكبر قطاع من بينها، من حيث عدد احتوائها على منشآت تضم أكثر من ١٠٠ عامل، وبلغت نسبتها (٢٣٪) وبعدد وقدره (٣٨) منشأة؛ بينما كانت أقلها صناعة الملبوسات والمنسوجات بنسبة (٣٪).

أما بخصوص الفئة الأكثر كثافة وهي فئة المنشآت التي تضم من ٢٠-٤٩ عاملا، فقد كان قطاع المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول الأكثر احتواء لهذه الأعداد من العاملين.

وشكلت نسبة (٣٠,٤٪) وبعدد وقدره (٦٣) منشأة من إجمالي القطاعات الصناعية. أما بالنسبة للمنشآت التي ضمت من (٥٠) عاملا إلى (٩٩) عاملا فقد كانت أكثر هذه المنشآت تعمل في نشاط صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك بعدد قدره (٤١) منشأة، وأخيراً بالنسبة للمنشآت ذات العشرين عاملا فأقل فقد كانت لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية، ولصناعة الخشب ومنتجاته بنفس النسبة (٢٢٪).

توزيع العمالة حسب الموقع الجغرافي:

أكثر الأماكن تمركزاً للعمالة كانت منطقة الشعيبة الصناعية. وبلغ حجم عمالتها طبقاً لنتائج المسح الصناعي لعام ٢٠٠٨م (٢٢٩٠٥) عاملا، ثم صبحان (٢٠٨٣١) عاملا، ثم الشويخ الصناعية بـ(٨٩٤٣) عاملا، والصليبية (٧٣٧٩) عاملا، ثم أمغرة (٥٩٠٩) عمال.

كان نصيب منطقة الشعيبة من المنشآت التي تحتوي على (١٠٠) عامل فأكثر (٢٠٪) وبعدد (٢٧) منشأة، بينما كان نصيب منطقة صبحان من المنشآت التي تضم ١٠٠ عامل فأكثر (٥٦) منشأة، وبنسبة (٣١,٩٪)؛ والمنشآت التي يشتغل بها ٥٠-٩٩ كان نصيبها (٤٦) منشأة، والمنشآت التي يعمل بها ٢٠-٤٩ عاملا (٥١) منشأة، وهناك (١٤) منشأة بها أقل من (٢٠) عاملا. أما عن منطقة الشويخ الصناعية، فقد بلغ عدد المنشآت التي تضم أقل من (٢٠) عاملا عدد (١٦)، ومن ٢٠ إلى ٤٩ عاملا - (٣٩) منشأة، ومن ٥٠ إلى ٩٩ عاملا (٢٢) منشأة، وأخيراً (٢٦) منشأة يعمل بها أكثر من (١٠٠) عامل.

العمالة وحجم الاستثمار:

هناك علاقة طردية توافقية بين عدد العمالة وحجم استثمار المنشأة وتبلغ (٧١٪). وتشير نتائج المسح الصناعي المتعلقة بتوزيع المنشآت حسب اجمالي حجم استثمار المنشأة وفقاً للعمالة أن عدد المنشآت التي لديها استثمارات أقل من (٥٠٠٠٠) د.ك عدد (٧) منشآت، (٤) منها بها عدد عمالة يقل عن (٢٠) عاملا، و(٢) منها يحوي بين ٢٠ و٤٩ عاملا.

أما عن المنشآت ذات الاستثمار (٥٠٠٠٠) د.ك إلى أقل من (١٠٠٠٠٠) د.ك فعددها (٣٠) منشأة، (٥٣٪) منها تقع عدد عمالتها في الفئة من (٢٠ إلى ٤٩) عاملا، و(٣٦,٧٪) ذات عمالة أقل من (٢٠) عاملا.

أما بالنسبة للمنشآت التي تقع حجم استثماراتها من (١٠٠٠٠٠) د.ك إلى أقل من (٢٥٠٠٠٠) د.ك فنجد أن (٥٥,٤٪) منها لها أعداد عمالة بين ٢٠ و٤٩ عاملا، و(٢٦,٥٪) بها عمالة ٥٠-٩٩ عاملا. وبلغ عدد المنشآت ذات الاستثمار الذي يتراوح بين (٢٥٠٠٠٠)

د.ك إلى (٥٠٠٠٠٠) د.ك (٩٩) منشأة، (٥٧٪) منها منشآت لديها عمالة بين ٢٠-٤٩ عاملا، و(٩) منها لديها عمالة أكثر من (١٠٠) عامل.

وكذلك بلغ عدد المنشآت ذات الاستثمار الذي يتراوح ما بين (٥٠٠٠٠٠) د.ك إلى (١٠٠٠٠٠٠) د.ك (٩٥) منشأة، (٣٨) منها لها عمالة بين ٢٠-٤٩، و(٣٠) منشأة بها عمالة يتراويح عددها بين ٥٠-٩٩ عامل، و(١٩) منشأة يعمل لديها أكثر من (١٠٠) عامل. وأخيراً فيما يخص المنشآت ذات الاستثمار الأكثر من المليون دينار كويتي، فقد بلغت (٢٦٣) منشأة، وبنسبة قدرها (٥٤,١٪)، منها (١٤١) منشأة لديها عمالة تزيد عن (١٠٠) عامل، و(٧٤) منشأة من ٥٠-٩٩ عاملا، وهناك (٩) منها لديها عمالة تقل عن ٢٠ عاملا.

العمالة والتصنيف المهني:

طبقا لتصنيف الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، فقد تم تصنيف العمالة حسب المهنة إلى عمال في الإدارة العليا، والإدارة الفنية، وعمال إنتاج وعمال خدمات وصيانة، وأخيراً عمالة عادية، وبلغ عدد العاملين في الإدارة العليا والمساعدة (١١٢٧٢) عاملا، وتشكل نسبة (١٤,٩٪) من إجمالي العاملين. كما بلغت نسبة العاملين في الإدارة الفنية (٨,٥٪)، وفنيو الإنتاج (٣٢٪)، وعمال الخدمات والصيانة (٢٢,٥٪)، وأخيراً بلغت نسبة العمالة العادية (٢٢,١٪).

نسبة توظيف الكويتيين:

(٨١,٨٪) هي نسبة المنشآت التي التزمت بقرار توظيف الكويتيين بنسبة لا تقل عن (٢٪)، بينما هناك (١٠٥) منشآت لم تلتزم بذات النسبة.

كانت أكبر نسبة للالتزام بقرار وزارة التجارة بخصوص توظيف الكويتيين بنسبة لا تقل عن (٢٪) في قطاع الورق ومنتجاته، حيث بلغت نسبة التزامهم (٩١,١٪)؛ ثم نشاط المنسوجات، ونشاط الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك، ونشاط الصناعات المعدنية والصناعات المعدنية الأساسية، والأغذية، ثم الخشب بنسب (٨٦,٢٪)، (٨٤,٤٪)، (٨١,٣٪)، (٧٨,٧٪)، (٧٨٪)، (٦٢,٧٪) بالتوالي.

طبيعة التكنولوجيا المستخدمة:

أظهرت نتائج المسح الميداني لدولة الكويت معظم المنشآت الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية تعمل آلاتها بطريقة آلية، أو نصف آلية، أو إلكترونية. وحيث أن التطبيقات التكنولوجية والإلكترونية من المؤشرات الدالة على القدرة الإنتاجية للصناعة، فقد تم حساب نسبة التشغيل الإلكتروني للمنشآت وبلغت في المتوسط الإجمالي (١٦٪).

أعلى نسبة تشغيل إلكتروني سجلها قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة (٢٩,١٪)، ويأتي بعدها قطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك، وشركات النفط بنسبة (٢٣,٣٪).

وتساهم الآلات الإلكترونية بنسبة تقارب (١٥٪) من التشغيل الكلي للمنشآت في قطاع المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول، وصناعة الورق ومنتجاته والطباعة، والنشر والصناعات المعدنية الأساسية.

وبلغ عدد المنشآت التي لا تستخدم التشغيل الإلكتروني في الإنتاج (٣٢٧) منشأة وبنسبة (٥٩٪).

الطاقة العاطلة:

يتضح من نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت أن إجمالي متوسط الطاقة الإنتاجية العاطلة وغير المستغلة في قطاع الصناعات التحويلية بلغ (٣٧٪)، موزعة على الأنشطة الصناعية على النحو التالي:

نشاط المنسوجات والملبوسات والمنتجات الجلدية بنسبة قدرها (٤٤٪) وهي أكبر من جميع الأنشطة الصناعية، ثم يليه نشاط الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث بنسبة قدرها (٤٢٪)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية العاطلة في نشاط المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ (٣٨٪)، أما نشاط المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات فقد بلغت الطاقة الإنتاجية العاطلة به (٣٣٪).

كما سجلت الأنشطة التالية: نشاط الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، ونشاط المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك، ونشاط المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول، والصناعات التحويلية الأخرى، ونشاط الصناعات المعدنية الأساسية طاقة إنتاجية عاطلة كما يلي بيانه على التوالي: (٣٥٪)، (٣٩٪)، (٣٥٪)، (٣٢٪)، (٣٥٪).

حجم الاستثمار:

بلغ إجمالي حجم استثمار المنشآت الصناعية المشاركة في المسح الصناعي (٣٠٥٥٣٨١٠٩٠) د.ك، أكبر الاستثمارات كانت لشركة الكويت للبتروكيماويات، ثم شركة البترول الوطنية الكويتية، والشركات الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية، وشركة أسمنت الكويت.

بلغ إجمالي حجم استثمار ما يقارب (٣٠٥٥) مليون دينار كويتي، وهناك (٢٦٣) منشأة والتي تشكل نسبة (٤٥,٥٪) من المنشآت تزيد استثماراتهم عن مليون دينار كويتي. وتفصيلا نلاحظ أن (٦٧) منشأة (٢٦٪) متخصصة في صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والنفط والفحم والمطاط والبلاستيك، و(٥٢) منشأة في صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول، و(٣٩) منشأة في الصناعات المعدنية الأساسية (١٤,٨٪)، و(٣١) منشأة في الأغذية والمشروبات والتبغ، و(٢٤) منشأة في صناعة المنتجات والآلات والمعدات.

أما المنشآت التي لديها رأسمال يقع ما بين (٥٠٠٠٠٠) د.ك ويقل عن (١٠٠٠٠٠٠) د.ك فقد بلغت (٩٤) منشأة، وبنسبة (١٦,٣٪)، أما باقي المنشآت فتقل استثماراتها عن (٥٠٠٠٠٠) د.ك وقد شغلت نسبة (٣٨٪).

وتجدر الإشارة أن المسح الصناعي قام بتغطية المنشآت المتوسطة والكبيرة وقد بلغت عدد المنشآت التي يقل استثمارها عن (٥٠٠٠٠) د.ك (٧) منشآت فقط.

معدل النمو:

بلغ معدل النمو الإجمالي للقطاع خلال الأعوام ٢٠٠٥م وحتى ٢٠٠٧م طبقاً لنتائج المسح الصناعي (٣,١٪) وسجلت المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول أعلى معدل. وبلغ (٨,٢) يليه نشاط الصناعات المعدنية الأساسية وبلغ (٥,٨) في حين سجلت الصناعات الأخرى أدنى معدل للنمو وبلغ (٠,٦٪).

الصادرات:

بلغت قيمة الصادرات في قطاع الصناعات التحويلية بناءً على نتائج المسح الصناعي (٧٠١٧) مليون د.ك. وتشكل (٥٨٪) من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي تساهم فيها المنشآت العاملة في مجال تكرير النفط بالنسبة العظمى منها (٩٦,٤٥٪)، والصناعات الأخرى بنسبة (٣,٥٥٪).

وبتحليل المنشآت الصناعية عدا الصناعات الكيماوية الخاصة بمنتجات النفط، نجد أن نشاط المنتجات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك جاء بالمقدمة كناشط يتجه إنتاجه إلى التصدير، حيث بلغت نسبة صادرات هذا النشاط (٣٥,٢٤٪)، وبعدد (٥٢) منشأة، وتلاه نشاط الصناعات المعدنية الأساسية (١٧,٥٢٪)، وبعدد (٣١) منشأة؛ ثم نشاط الأغذية والمشروبات والتبغ وبنسبة (١٦,٩٪)، بينما شكل نشاط المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول نسبة وقدرها (١١,٤٤٪) وبعدد منشآت (١٩) منشأة ونشاط المنسوجات والملبوسات والمنتجات الجلدية بنسبة وقدرها (٥,٥٧٪)، نشاط الورق ومنتجاته والطباعة والنشر بنسبة قدرها (٦,٧٨٪)، ونشاط منتجات معدنية مصنعة والآلات والمعدات (٤,٤٣٪).

أما فيما يتعلق بإجمالي المنشآت الصناعية التي تعمل بنشاط التصدير فقد بلغت (١٨٠) منشأة وبنسبة (٣٢٪) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي تم تغطيتها بالمسح الصناعي، أي أن ما يقارب ثلث منشآت قطاع الصناعات التحويلية تقوم بتصدير جزء من إنتاجها.

مؤشرات التكاليف:

بناءً على بيانات المسح الميداني لقطاع الصناعات التحويلية في دولة الكويت لعام ٢٠٠٨م، فقد بلغ إجمالي تكلفة الإنتاج الصناعي حوالي (١٠,٧) مليارات د.ك. موزعة على البنود التالية: متوسط قيمة الرواتب والأجور السنوية (٢٨٢,٧) مليون دينار، والتي تمثل (٢,٧٪) من إجمالي التكاليف، تكلفة المواد الأولية والمستلزمات السلعية (٩,٧) مليارات دينار تمثل (٩٠,٦٪) من إجمالي التكاليف، وهي الحصة الأكبر من حيث بنود التكاليف؛ وذلك لأن قطاع الصناعات التحويلية يعتمد بصورة كبيرة على الأسواق الخارجية كمصدر للمواد الأولية والمستلزمات السلعية مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الصناعي المحلي. كما أن هناك تكاليف المنافع العامة والتي تشمل (الماء والكهرباء والوقود)، وتبلغ (١١٧) مليون دينار والتي تمثل (١,١٪)، الفوائد المدفوعة على القروض (٠,٢٣٪)، وإهلاك الأصول الثابتة (٢,٥٪)، فضلاً على التكاليف الأخرى والتي تتضمن (الإيجارات وتكاليف الصيانة وقطع الغيار، التسويق والترويج، التدريب، الدراسات والبحوث، المصروفات الإدارية) والتي تمثل (٢,٩٪) من إجمالي تكاليف قطاع الصناعات التحويلية في دولة الكويت، بلغ حجم إجمالي المبالغ المنفقة للمنشآت الصناعية كما تبين من بيانات المسح الصناعي لدولة الكويت لعام ٢٠٠٨م على تدريب موظفيها (١,٤) مليون د.ك وتعتبر صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك من أكبر هذه القطاعات في هذا المجال، وبلغ إجمالي المبالغ المنفقة (٦٥٣٠٦٣) د.ك، ويرجع سبب ارتفاع مبالغ هذا البند إلى وجود المنشآت النفطية الحكومية والمشتركة في هذا القطاع بصفة أكثر تركيزاً من القطاعات الأخرى وعليه فإن هذه المنشآت تولي اهتماماً أكثر للتدريب وكذلك للدراسات والبحوث الذي بلغ بدوره (٣٩١٠٢٧٣٤٧) د.ك من أصل (٣٩٢٠١٢٥٥٥) د.ك لإجمالي الصناعات في دولة الكويت.

يلي هذا القطاع انفاقاً في مجال التدريب والاستشارات والبحوث لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول والصناعات المعدنية الأساسية.

مؤشرات الربحية والعائد على رأس المال:

بلغ معدل الربحية لقطاع الصناعات التحويلية ١٧,٧٤، موزعاً حسب الأنشطة الصناعية المختلفة، حيث حاز نشاط المنسوجات والملبوسات والمنتجات على أعلى معدل للربح حيث بلغ ٤٨,٦٢، وحاز نشاط صناعة الخشب ومنتجاته على ٤٢,٣٤ وحاز صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول على أدنى معدل ربحية ١٥,٨٠.

وبلغ معدل العائد على رأس المال ٧٥,٣٢ لإجمالي قطاع الصناعات التحويلية في دولة الكويت. وقد حازت صناعة المنسوجات والملبوسات والمنتجات صناعات الكيماويات أعلى عائد على رأس المال حيث بلغ ١٠٢,٩٣ وحازت الصناعات الأخرى أدنى معدل عائد على رأس المال ١٦,٧٨.

القيمة المضافة:

جاءت نتائج المسح الصناعي حول القيمة المضافة التي يحققها قطاع الصناعات التحويلية في دولة الكويت كما يلي:

إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بلغ ما يقارب ٣١٨٠ مليون د.ك، وهذا يمثل إسهام قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي سجلت منشآت المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك أعلى قيمة مضافة وهي ٢١٣٨ مليون د.ك يليها الصناعات المعدنية الأساسية، بينما سجل نشاط الصناعات الأخرى أدنى قيمة مضافة والتي بلغت (٤) ملايين د.ك. أما فيما يتعلق بالقيمة المضافة لكل عامل فقد بلغ (٤١٩٣٤) د.ك. وعلى ضوء ذلك نجد أن نشاط المنتجات الكيماوية (١٣٢٠٨٥) د.ك، بينما سجل نشاط الصناعات الأخرى أدنى قيمة مضافة لكل عامل، حيث بلغت (٨٦١١) د.ك.

المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي :

عدد المنشآت الصناعية: ٥٩٢ منشأة	قيمة القروض: ٣٥٠٨٦٨١٢٥ د.ك.
حجم استثمار القطاع: ٣٠٥٥٣٨١٠٩٠ د.ك	صناعية: ٢٤٨٧٢٤٠١٤ د.ك.
مساحة الأراضي: ١٢٨٢٢٩١٨م٢	تجارية: ٣٨٤٨٣٢٢٢ د.ك.
الطاقة العاطلة: ٣٧,٢٪	أخرى: ٦٣١٦٠٨٨٠ د.ك.
العمالة الكويتية: ٧٩٩٧	
العمالة غير الكويتية: ٦٧٨٤٤	
الانفاق الاستثماري ٢٠٠٧م: ٩٩١٥٥٤٦٩ د.ك.	

القيمة المضافة:	٣١٨٠٣٠٦٢٠٨ د.ك
القيمة المضافة للعامل	٤١٩٣٤ د.ك
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة	٨,٧٦
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	٩٦,٠٧
العائد على رأس المال	٧٥,٣٢٪
معدل الربح	١٧,٧٤٪
الانتاج لكل عامل	١٥٨٦١٢ د.ك
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج	٠,٩٦
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج	٤٤..٢٦
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج	٢,٢٣
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح	٤,٣١
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الإيرادات	٠,٧٦
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة	٧٢,٣٦
متوسط الأجر	٣٦٧٣ د.ك
معدل النمو ٢٠٠٥-٢٠٠٧	٣,١

نتائج المسح الصناعي للأنشطة الصناعية المختلفة:

منتجات معدنية مصنعة والآلات والمعدات:

تتكون هذه الصناعة من مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية المعدنية ينتج عنها تشكيلة واسعة من المنتجات المعدنية مثل: المنتجات الإنشائية من الألمونيوم والحديد والصلب والتي يتصل نشاطها بصناعة الأبواب والنوافذ والواجهات والهياكل المعدنية والشباب المعدني، بالإضافة إلى الأثاث المعدني، وصناعة الأنابيب المعدنية، ومكيفات الهواء، وأجهزة التسخين والتبريد ولوازمها، فضلاً على الأجهزة الكهربائية ومستلزماتها وبناء وإصلاح السفن.

وقد غطى المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام ٢٠٠٨م، (٦٥) منشأة، وبلغت حجم الرأسمال الاستثماري لها (٣٠١٢٢٤١١٠) د.ك.

وتشتغل هذه المنشآت بطاقة إنتاجية (٦٧٪) وتستخدم (١٠٪) منها التكنولوجيا في مصانعها، ويدير هذه المنشآت الغذائية مديرون كويتيون بنسبة (٦٩٪).

بلغ إجمالي العمالة (٩٢٢٤)، منها (٤٥٠) كويتيا، و(٨٧٧٤) غير كويتي، يصنف (١١٩١) منهم في الإدارة العليا (٤١٥) في الإدارة الفنية (٢٣٢٦) عامل صيانة وخدمات، و(٢٥٠٣) منهم عمالة عادية ومتوسط الأجر السنوي لهذا القطاع هو (٢٤٩٤) د.ك.

وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (١١٣,٨) مليون د.ك، كما بلغت القيمة المضافة لكل عامل (١٢٣٤٢) د.ك. ومعدل الإنتاج لكل عامل (١٩٠٦٦) د.ك.

وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة المبيعات المحلية لهذا القطاع بلغت نسبة (٨٠٪) أما المبيعات الحكومية فبلغت (١٤٪)، وصادرات هذا القطاع بلغت (١١) مليون د.ك. وأما بالنسبة لمعدل الربح لهذا القطاع فكان (٣٩٪)، والعائد على رأس المال (٦٢٪).

أما بالنسبة لمؤشرات التكاليف، فقد كانت أكبر حصة للتكاليف هي (٥٧٪) للمواد الأولية يليها الأجور والرواتب بنسبة (٢٢٪).

المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول:

يشتمل هذا النشاط على صناعة مواد البناء المختلفة مثل: الزجاج، والأسمنت، والطابوق، والبلاط، والموزايك، والجبس، والرمل، والجص وخلاف ذلك.

وقد غطي المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام ٢٠٠٨م، (١٢٩) منشأة، وبلغ حجم استثمار المنشآت لها (٣٣٩٣٦٤٧٠٤) د.ك.

وتشتغل هذه المنشآت بطاقة إنتاجية (٦٥٪) وتستخدم التكنولوجيا في مصانعها بنسبة (١٥٪)، ويدير هذه المنشآت الغذائية مديرون كويتيون بنسبة (٥٤٪).

بلغ إجمالي العمالة (٩٩٥٢) منها (٣٧٨) كويتيا، و(٩٥٧٤) غير كويتي، يصنف (١٢٩٧) منهم في الإدارة العليا، و(٧٩١) في الإدارة الفنية و(٣٠٩٠) فنيي إنتاج و(٢٢٨٧) عامل خدمات وصيانة وأخيراً، (٢٤٨٧) منهم عمالة عادية.

وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (٢٥٢,٦) مليون د.ك، كما بلغت القيمة المضافة لكل عامل (٢٥٣٨٥) د.ك ومعدل الإنتاج لكل عامل (٤٤٧٤٦) د.ك.

وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة المبيعات المحلية لهذا القطاع بلغت نسبة (٨٦٪) أما المبيعات الحكومية فبلغت (٧,٥٪) وصادرات هذا القطاع بلغت (٢٨,٥) مليون د.ك. وأما بالنسبة لمعدل الربح لهذا القطاع فكان (٢٣٪) والعائد على رأس المال (٣٠٥٧٪).

أما بالنسبة لمؤشرات التكاليف فقد كانت أكبر حصة للتكاليف هي (٥٤٪) للمواد الأولية، يليها الأجور والرواتب بنسبة (١٧٪).

كيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك:

يشتمل هذا النشاط على عدة صناعات ينتج عنها تشكيلة واسعة من المنتجات الكيماوية والبترول وكيماوية كصناعة

الغازات الصناعية، والأسمدة، والمبيدات، والمطهرات، واللدائن الصناعية، والمواد البلاستيكية، والدهانات، والورنيش، والأدوية والمستلزمات الطبية وصناعة الصابون ومواد التنظيف، والعطور، بالإضافة إلى منتجات للبترول والفحم كالأسفلت والمواد العازلة وزيوت التشحيم، وخلافه، فضلاً عن منتجات كيماوية أخرى.

وقد غطى المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام ٢٠٠٨م، (١١٤) منشأة عاملة تقع معظمها في منطقة صبحان ثم الشويخ الصناعية، وبلغ حجم الرأسمال الاستثماري لها (١٧٢٤) مليون د.ك، وعدد عمالتها (١٦٧٨٩) منهم (٥٧٧١) كويتيا، وتعتبر شركة مطاحن إيكويت للبتروكيماويات، وشركة البترول الوطنية الكويتية وشركتا صناعة الكيماويات البترولية، وشركة ناقلات النفط الكويتية من أكبر منشآت هذا القطاع، وتتبع الصناعة النفطية، وتعتبر هذا المنشآت حكومية - عدا شركة إيكويت للبتروكيماويات - التي تعتبر من القطاع المشترك.

وتشتغل هذه المنشآت بطاقة إنتاجية (٦٠٪)، وتستخدم التكنولوجيا في مصانعها، ويدير هذه المنشآت الغذائية مديرون كويتيون بنسبة (٧٣٪).

وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع من غير المنشآت النفطية (٢١٣٨) مليون د.ك، كما بلغت القيمة المضافة لكل عامل (١٢٧٣٤٩) د.ك، ومعدل الإنتاج لكل عامل (٦١٥٥٢٦) د.ك، وبنسبة المبيعات المحلية لهذا القطاع بلغت نسبة (٧,٧٪)، أما المبيعات الحكومية فبلغت (٣,٣١٪) وصادرات هذا القطاع بلغت (٦٨٥٦) مليون د.ك، وأما بالنسبة لمعدل الربح لهذا القطاع فكان (٨,١٥٪).

أما بالنسبة لمؤشرات التكاليف، فقد كانت أكبر حصة للتكاليف هي (٩٥٪) للمواد الأولية.

الصناعات الغذائية:

تتكون الصناعات الغذائية والمشروبات من عدة أنشطة متنوعة في مجال المنتجات الغذائية كتجهيز اللحوم وصناعة الألبان، صناعة الزيوت، والدهون، والمياه الغازية والمشروبات، وطحن الغلال، ومنتجات المخابز، كالمكرونة والشعيرية والحلويات، إضافة إلى صناعة الأعلاف.

وقد غطى المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام ٢٠٠٨م، (٦١) منشأة عاملة تقع معظمها في منطقة صبحان ثم الشويخ الصناعية، وبلغت حجم الرأسمال الاستثماري لها (١٧٢٥٩٥٢٣٤) د.ك وعدد عمالتها (١٣٨١٩)، منها (٥٠٩) كويتيين وتعتبر شركة مطاحن الدقيق والمصانع المخابز الكويتية التي تضم أربعة مصانع مختلفة أحدهم مصنع البسكويت، والمطحنة، ومصنع المكرونة والشعرية، ثم مصنع الزيوت من أكبر هذه الشركات وهي شركة حكومية بلغ حجم استثمارها (٣٠٠٠٠٠٠٠) د.ك أي أنها تشكل نسبة (١٧٪) من إجمالي استثمار هذا القطاع.

وتشتغل هذه المنشآت بطاقة إنتاجية (٦٤,١٪)، وتستخدم التكنولوجيا في مصانعها، ويدير هذه المنشآت الغذائية مديرون كويتيون بنسبة (٦٧٪).

وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (٢٤١) مليون د.ك، كما بلغت القيمة المضافة لكل عامل (١٧٤٨٣) د.ك، ومعدل الإنتاج لكل عامل (٢٧٧٧١) د.ك.

وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة المبيعات المحلية لهذا القطاع بلغت نسبة (٨٥,٧٣٪)، أما المبيعات الحكومية فبلغت (٣,٢٦٪) وصادرات هذا القطاع بلغت (٤٢٢٤٥٥١٥) د.ك، وأما بالنسبة لمعدل الربح لهذا القطاع فكان (٢٣٪)، والعائد على رأس المال (٣٨,٦٪).

أما بالنسبة لمؤشرات التكاليف فقد كانت أكبر حصة للتكاليف هي (٤٥,٩٦٪) للمواد الأولية يليها استهلاك الأصول بنسبة (٢١,٧٣٪).

الورق ومنتجاته والطباعة والنشر:

تتكون صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر من نشاطين رئيسين هما: صناعة الورق والمنتجات والكرتون وخلاف ذلك، ونشاط الطباعة بمختلف أنواعها.

وقد غطى المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام ٢٠٠٨م، (٤٥) منشأة، وبلغ حجم الرأسمال الاستثماري لها (١٧٢٥٩٥٢٣٤) د.ك، وتعداد عمالتها (٤٣٢٥) منهم (١٩٧) كويتيا ومتوسط الأجر السنوي للعامل هو (١٦٧٤) د.ك.

وتشتغل هذه المنشآت بطاقة إنتاجية (٦٥٪)، وتستخدم التكنولوجيا في مصانعها بنسبة (١٥,٦٪)، ويدير هذه المنشآت الغذائية مديرون كويتيون بنسبة (٧٨٪).

وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (٨٨) مليون د.ك، كما بلغت القيمة المضافة لكل عامل (٢٠٣٦٦) د.ك، ومعدل الإنتاج لكل عامل (٣٠٨٤٤) د.ك.

وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة المبيعات المحلية لهذا القطاع بلغت نسبة (٨٢,٦٨٪)، أما المبيعات الحكومية فبلغت (٤,٦٧٪)، وصادرات هذا القطاع بلغت (١٦٨٧٦٠٥٠) د.ك، وأما بالنسبة لمعدل الربح لهذا القطاع فكان (٣٤,٧١٪)، والعائد على رأس المال (٣٦,٧٢٪).

أما بالنسبة لمؤشرات التكاليف فقد كانت أكبر حصة للتكاليف هي (٥٠٪) للمواد الأولية.

الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث:

تتكون صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث من عدة أنشطة تتناول إنتاج الأثاث الخشبي بكل أنواعه.

وقد غطى المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام ٢٠٠٨، (٥٣) منشأة عاملة تقع معظمها في منطقة صبحان، ثم الشويخ الصناعية، وبلغ حجم استثمار المنشآت في هذا القطاع (٣١٦٧١٤٢٤) د.ك، وتعداد عمالتها (٣٠٠٦).

وتشتغل هذه المنشآت بطاقة إنتاجية (٤٢٪)، وتستخدم التكنولوجيا في مصانعها بنسبة (٨٪)، ويدير هذه المنشآت الغذائية مديرون كويتيون بنسبة (٥٥٪).

بلغ إجمالي العمالة (٣٠٠٦)، منها (٢٩) كويتيا، و(٢٩١٤) غير كويتي (٣٦١) منهم في الإدارة العليا، و(٢١٠) مديرين فنيين، و(١٢٣٢) فنيي إنتاج، (٥٧١) عامل خدمات وصيانة، وأخيراً (٥٣٢) منهم عمالة عادية.

وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (٤١) مليون د.ك، كما بلغت القيمة المضافة لكل عامل (١٣٧٥٥) د.ك، ومعدل الإنتاج لكل عامل (١٢٨٣٥) د.ك.

وتشير نتائج المسح إلى أن المبيعات المحلية لهذا القطاع بلغت نسبة (٩٠,٢٧٪)، أما المبيعات الحكومية فبلغت (٣٨١٢٩٩٢)، وصادرات هذا القطاع بلغت (٢٥٧٥٠٠٧) د.ك، وأما بالنسبة لمعدل الربح لهذا القطاع فكان (٤٢٪)، والعائد على رأس المال (٨٥٪).

أما بالنسبة لمؤشرات التكاليف فقد كانت أكبر حصة للتكاليف هي (٦٣٪) للمواد الأولية، يليها المصاريف الإدارية الأخرى بنسبة (١٥,٣٩٪).

الصناعات المعدنية الأساسية:

يشتمل هذا النشاط على عدة صناعات ينتج عنها تشكيلية واسعة من المنتجات مثل: كيبلات، لوحات توزيع كهربائية، تكييف الهواء، سخانات المياه، ثلاجات ومبردات الماء، اللوحات المرورية والإرشادية، شبرات حديدية مختلفة، هياكل السيارات وخلاف ذلك.

وقد غطى المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام ٢٠٠٨م، (٩٠) منشأة، وبلغت حجم الرأسمال الاستثماري لها (٣١٧٨٨٧٧٢٧) د.ك، وعدد عمالتها (١٦٦٨٩) وبلغ متوسط الأجر السنوي لهم (٣٥٧٦) د.ك.

وتشتغل هذه المنشآة بطاقة إنتاجية (٦٥٪)، وتستخدم التكنولوجيا في مصانعها بنسبة (٩٪)، ويدير هذه المنشآت الغذائية مديرون كويتيون بنسبة (٦٣٪).

بلغ إجمالي العمالة (١٦٦٨٩)، منها (٢٥١) كويتيا، و(١٦١٧٧) غير كويتي، يصنف (٢١٩٣) منهم في الإدارة العليا، و(١١٤٧) منهم مديرون فنيون، و(٥٥٢٦) فنيي إنتاج، و(٤٠٢١) عامل خدمات وصيانة، وأخيراً (٣٦٧٦) منهم عمالية عادية.

وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (٢٦,٨) مليون د.ك، كما بلغت القيمة المضافة لكل عامل (١٦٠٦٧) د.ك، ومعدل الإنتاج لكل عامل (٢٨٧٠٢) د.ك.

وتشير نتائج المسح إلى أن المبيعات المحلية لهذا القطاع بلغت نسبة (٨٠٪)، أما المبيعات الحكومية فبلغت (١١٪)، وصادرات هذا القطاع بلغت (٤٣,٦) مليون د.ك، وأما بالنسبة لمعدل الربح لهذا القطاع فكان (٣٣,٧٪)، والعائد على رأس المال (٥٠,٩٪).

أما بالنسبة لمؤشرات التكاليف، فقد كانت أكبر حصة للتكاليف هي (٦٥٪) للمواد الأولية، يليها الأجور والرواتب بنسبة (١٩٪).

المنسوجات والملبوسات والمنتجات الجلدية:

قد غطى المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام ٢٠٠٨، (١٧) منشأة، وبلغ

حجم الرأسمال الاستثماري لها (٢٦٢٢٧١٠٢) د.ك، وعدد عمالتها (١٥٣٣١).

وتشتغل هذه المنشآت بطاقة إنتاجية (٦٥٪)، وتستخدم التكنولوجيا في مصانعها بنسبة (١٦,٥٪)، ويدير هذه المنشآت مديرون كويتيون بنسبة (٨٨٪).

بلغ إجمالي العمالة (١٥٣٣)، منها (٥٧) كويتيا، و(١٤٧٦) غير كويتي، بصنف (٢٣٠) منهم في الإدارة العليا، و(٦) منهم في الإدارة الفنية، و(٥٩٨) فنيي إنتاج، و(٢٧٦) عامل خدمات وصيانة، وأخيراً (٣٦٨) منهم عمالة عادية.

وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (٣٢) مليون د.ك، كما بلغت القيمة المضافة لكل عامل (٢١٠٨٦) د.ك، ومعدل الإنتاج لكل عامل (٣٣٠٠٢) د.ك.

وتشير نتائج المسح إلى أن المبيعات المحلية لهذا القطاع بلغت نسبة (٧٠٪)، أما المبيعات الحكومية فبلغت (٣٪)، وصادرات هذا القطاع بلغت (١٣٨٧٢٥٠) د.ك، وأما بالنسبة لمعدل الربح لهذا القطاع فكان (٤٨,٦٪)، والعائد على رأس المال (٩٣,٧٪).

أما بالنسبة لمؤشرات التكاليف، فقد كانت أكبر حصة للتكاليف هي (٦٩٪) للمواد الأولية، يليها الأجور والرواتب بنسبة (١٢٪).

صناعات تحويلية أخرى:

يضم هذا النشاط مصانع (٤) صغيرة تقدر كلفتها الاستثمارية بـ(١٤) مليون د.ك، ويعمل بها (٥٠٤) عمال، وتعمل في مجال الصياغة والمجوهرات وإنتاج الفراشي والمكانس. كما يوجد بعض المصانع لإنتاج لوحات الإضاءة والإعلان.

وتشتغل هذه المنشآت بطاقة إنتاجية (٦٨)، يدير هذه المنشآت مديرون كويتيون بنسبة (٧٥٪).

بلغ إجمالي العمالة (٥٠٤)، منها (٣١) كويتيا، و(٧٣٤) غير كويتي، يصنف (١٠٥) منهم في الإدارة العليا، و(٦٦) عامل خدمات وصيانة، و(١٢٦) منهم عمالة عادية.

وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع (٤) ملايين د.ك، كما بلغت القيمة المضافة لكل عامل (٨٦١١) د.ك، ومعدل الإنتاج لكل عامل (١٠٤٦٥) د.ك.

وتشير نتائج المسح إلى أن المبيعات المحلية لهذا القطاع بلغت نسبة (٥٠٪)، أما المبيعات الحكومية فبلغت (٢,٦٪)، وصادرات هذا القطاع بلغت (٢,٥) مليون د.ك، وأما بالنسبة لمعدل الربح لهذا القطاع فكان (٤٤٪)، والعائد على رأس المال (١٦٪).

أما بالنسبة لمؤشرات التكاليف، فقد كانت أكبر حصة للتكاليف هي (٣٠٪) للمواد الأولية، يليها الأجور والرواتب بنسبة (٢٩٪).

إعداد: إدارة التحفظ الصناعي / قسم البحوث الصناعية

Sultan International Printing Co. W.L.L.

SPECIALIST MANUFACTURER OF LABELS ON ROLLS

SIP

شركة سلطان العالمية للطباعة ذ.م.م

ليبل لاصق وغير لاصق على شكل رول

- Scale Labels
- Barcode Labels
- Pricing Labels
- Promotion Labels
- Coin Wraping Rolls
- Nemo Q-tickets
- Cash Register Rolls
- Pricing Guns
- Clear & Printed Tapes

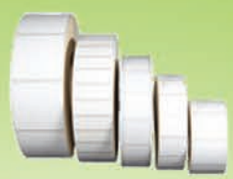

Tel.: 24759755 - 24734321 - 24749036 - 24749034 - 24759840. Fax: 24734320, 24713485

E-mail: info@sultan-international.com www.sultan-international.com

P. O. Box: 595, Farwaniyah 81016 - Kuwait.

إحدى شركات مجموعة تاول العالمية القابضة

SUBSIDIARY OF TOWELL INTERNATIONAL HOLDING

دلال

نعم.. منتج كويتي

KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية

لتتعاون من أجل كويت صناعية

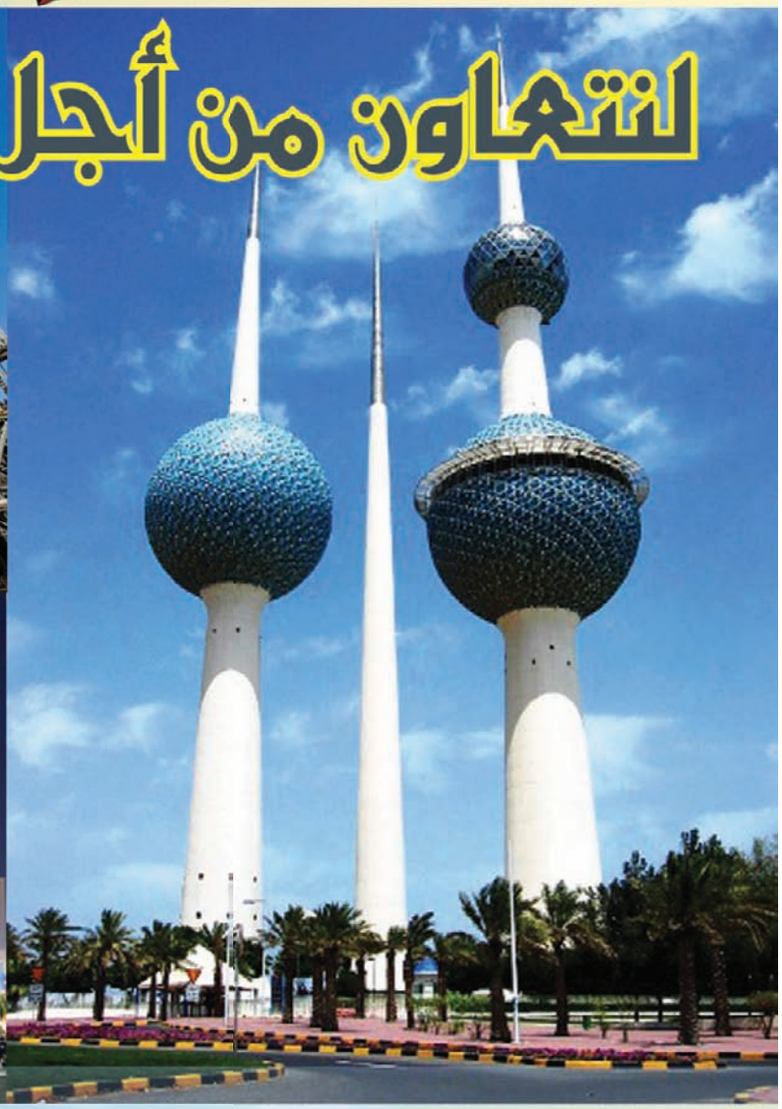

SIE SIP Think

Tel. : 24759755 - 24749036 - 24749034 - 24759840 - 24734321 Fax: 24734320 - 24713485
P.O. Box: 595, Al Farwaniyah 81016 - Kuwait.
e-mail: info@sultan-international.com, sales@sultantriveni.com
www.sultan-international.com